رؤيــــة عــربيـــة [3]

المناخ العالمي الجديد

مستقبل الدولة الوطنية.. نماذج عربية

حســـين معلـــوم

مركز فجــر
للدراســـات
الاستراتيجية

المناخ العالمي الجديد

مستقبل الدولة الوطنية.. نماذج عربية

الكتاب

المناخ العالمي الجديد

مستقبل الدولة الوطنية.. نماذج عربية

(رؤيـــة عـربيـــة [3])

المؤلف

حســـين معـــلوم

الطبعة.. الثانية (2018)

عدد الصفحات.. (124)

القياس.. (14x21.5)

النسخة الورقية.. (2 لون)

النسخة الإلكترونية.. (4 لون)

النـاشر

مركز فجر للدراسات الاستراتيجية

شارع السودان، المهندسين، الجيزة

جمهورية مصر العربية

E-Mail:

fagr_ss@yahoo.com

fagr_ss@hotmail.com

"يُعبر هذا الكتاب عن رأي الكاتب وعلى مسؤوليته.. وهو لا يُعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز فجر للدراسات الاستراتيجية"

جميع الحقوق محفوظة للمركز

رؤيـــة عـربيـــة [3]

المناخ العالمي الجديد

مستقبل الدولة الوطنية.. نماذج عربية

حسين معلوم

مركز فجر للدراسات الاستراتيجية

"لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

[البقرة: 286]

المحتـــــويات

مدخـــــل

"الثورات" العربية.. و"التوتر المحكوم" 8

أولاً: "الثورات" العربية.. نماذج "العبور الآمن" 17

(1) مصر.. الدرس التاريخي 18

(2) تونس.. الاستقرار السياسي 27

ثانياً: "الثورات" العربية.. نماذج "العنف الداخلي" 33

(1) ليبيـــا.. ثلاثية الفوضى 40

(2) اليمـــن.. الفواعل الثلاثة 64

ثالثاً: "الثورات" العربية.. نماذج "تفكيك الدولة" 73

(1) العـراق.. مؤامرة التقسيم 77

(2) الصومال.. النموذج الأسوأ 92

رابعًا: مستقبل الدولة الوطنية.. درس الشباب 98

وماذا بعد (؟!) 99

خامسًا: مراجع الدراسة 121

مدخـــــــــل

"الثورات" العربية.. و"التوتر المحكوم"

لقد دخل العرب في أفق الثورة نظريًا ورمزيًا، قبل عقود، حتى أنه لم يعد بالإمكان القبول ـ مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الحالي ـ بما كان سائدًا ونافذًا طيلة هذه العقود؛ أو بشكل أكثر تحديدًا: فإن ما كان مطروحًا، لم يعد ممكنًا.. ما يدل على هذه الحقيقة، امتلاك الساحات العربية لمقومات الثورة وأدواتها (شباب رافض للواقع، أدوات اتصال وتواصل اجتماعي، قنوات فضائية تكشف للعالم انتهاكات الأنظمة، وتحرمهم متعة التجبر بالقوى الأمنية والعسكرية).

إلا أن استشراف مستقبل الواقع العربي، يجب ألا ينطوي على التساؤل حول التغيير في هذا الواقع، الذي أجابت عنه، حتى اللحظة، الوقائع المتواترة في البيئة العربية؛ بل، يجب أن ينصب على طبيعة هذه المتغيرات وتوجهاتها في المستقبل.

ولنا في حديث الأرقام، ما له أكثر من دلالة، بخصوص الثورات العربية..

فمن ناحية، بلغ عدد سكان العالم العربي، في بداية الربع الأخير من القرن العشرين (عام 1975)، حوالي 145 مليون

نسمة.. لكن، في خلال أربعين عامًا فقط، أي عمر الأنظمة الموجودة، في كل من مصر وسوريا وليبيا، كـ"أمثلة"، ارتفع العدد بشكل كبير؛ وسوف يصل مع نهاية "العشرينات" الحالية، وفقًا لأرقام تقرير التنمية الإنسانية العربية (عام 2009)، إلى أكثر من أربعمائة مليون نسمة، منهم حوالي "مائتي مليون" من فئة الشباب[1].

وإذا أخذنا هذا الرقم بعين الاعتبار، مترافقًا مع الفشل في إجراء أي إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تتجاوب مع التحديات، فإن النتيجة الحالية للثورات في العالم العربي، تبدو منطقية جدًا، خاصة أن حوالي 50 بالمئة من حجم السكان هم من الشباب، بما يمثله هؤلاء من قيم وما يتطلعون إليه من أهداف.

من ناحية أخرى، ووفقًا للتقارير التي نُشِرَت على هامش القمة الاقتصادية والتنموية العربية، التي عقدت قبل سنوات بمدينة شرم الشيخ، فإن معظم البلدان العربية فشلت في تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي كان مقررًا تحقيقها (خلال الفترة: من عام 1990، حتى عام 2015)، فيما يتعلق بالتعليم، والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر، وضمان عدالة التوزيع للموارد، وإعطاء

---

(1) هذه الأرقام نقلاً عن: علي باكير، **قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي**، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

المواطن العربي الأولوية في الرعاية الاجتماعية والاستثمار، إضافة - بالطبع - إلى الإصلاحات السياسية.

ونتيجة لذلك الفشل، هناك اليوم ما يزيد عن 40 بالمئة من عدد سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر، أي: بأقل من 2.7 دولارًا للفرد يوميًا.. أما بالنسبة لمعدلات البطالة، فقد زادت عن ضعف معدل البطالة العالمي؛ إذ بلغت نسبة 12 بالمئة، وذلك وفقًا لأرقام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، علمًا بأن عددًا من التقارير يشير إلى أن النسبة أعلى من ذلك أيضًا، خاصة أن تقرير منظمة العمل الدولية كان قد أشار إلى أن عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية (في: عام 2010)، بلغ تقريبًا 25 مليون عاطل، منهم 60 بالمئة تقريبًا دون سن الخامسة والعشرين، مما يجعل البطالة العربية بين الشباب هي "الأعلى" في العالم[(2)].

من ناحية أخيرة، هناك الفشل الواضح لـ"النخب" العربية في تلمس الهموم المعيشية للمواطن العربي.. إذ، غابت هذه النخب، إلا قليلًا، عن صناعة حالات الاحتجاج التي تحولت إلى ثورات شعبية

---

(2) علي باكير، **المصدر نفسه**.
انظر أيضًا:
صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** "2010" (الإمارات: الصندوق، 2011)، وخصوصًا المؤشرات الدالة على: السكان، ونسبة الفقر، وتدني نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ص ص 15 - 40.

شاملة، لم تتوقف عند حدود إصلاحات هنا أو هناك، بل رفعت سقف المطالب إلى "إسقاط النظم الاستبدادية".. فكان لها ما أرادت.

وهنا، لنا أن نتأمل: كيف كان "بوعزيزي" الشرارة في انطلاق الثورة في تونس؛ وكيف كان "خالد سعيد" الشرارة في انطلاق الثورة في مصر.. إذ لم يكن الأول من "المثقفين"، ولم يكن الأخير من "النخبة".

هذه، في نظرنا، أهم ملامح الإجابة على السؤال الذي يطرحه الكثيرون حول: لماذا الثورات العربية(؟!).. ولماذا الشباب هم طليعتها(؟!).

إلا أن هذه الملامح نفسها تطرح، ولا شك، تساؤلات مهمة، من بينها ما يخص امتداد الثورات العربية، من بلد عربي إلى آخر، وتداعياتها وآفاقها المستقبلية؛ وأيضًا منها ما يتعلق بـ"الغرب" ومحاولاته المستميتة للتأثير في هذه الثورات واحتوائها، لجهة مصالحه قطعًا.

النقطة الأساسية التي تلتقي عندها هذه التساؤلات، تستند إلى ملاحظة ما حدث في ليبيا.. إذ، أن ما حدث على هذه الساحة يكشف بوضوح، أن ثمة أنماطًا من التعامل مع الثورات الشعبية قد يُصار إلى اتباعها، خاصة في الساحات التي تنطوي على تركيبة

اجتماعية متعددة (قبلية أو إثنية أو طائفية).. وبعبارة أدق، في المجتمعات التي تحتوي على أقليات وأكثريات. هنا، تصبح الثورة بمعناها الرمزي انقلابًا، على القبيلة أو الإثنية أو الطائفة الحاكمة، التي غالبًا ما تكون قد شكلت "النظام" السياسي في البلد وأسست "الوطنية" فيه، بناءً على مقتضيات استمرارها في الحكم.. ومن ثم، يصبح كل خروج عن هذه المعاني بمثابة تمرد، أو اضطراب سياسي، يقتضي معالجته بطرق أمنية صرفة. هذا من جانب.. ومن جانب آخر، فإن ما حدث في ليبيا، كمثال عيني، يطرح سؤالًا ملحًا حول التدخل الخارجي، الغربي بالأساس، من منظور الأدوار والاتجاهات.

باختصار، يبدو أن التدخل الغربي لا يسعى، فقط، إلى مجرد احتواء الثورات الشعبية؛ ولكن، أيضًا، إلى استنزاف الموارد الكامنة في أرض هذه الدولة أو تلك؛ ناهيك عن الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة من العالم ككل، أو تحديدًا الدولة التي يسعى للتدخل فيها[3].

---

(3) غازي دحمان، **الثورات العربية في مرآة المستقبل**، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres
ولمزيد من التفصيل، حول هذه الإشكالية، راجع كل من:
ـ د. محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام** (بيروت: دار الشروق، 1999)، ص ص 19-25.
ـ د. خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص ص 17-24.

وبصرف النظر عن كثير من التفصيلات المعروفة، أو التي أصبحت معروفة، فإن النتيجة المنطقية لهذا التدخل، الغربي، هو: "الصراع الداخلي".. الذي يُمثل الركيزة الأساسية في التدخل الغربي، العسكري المباشر، لأجل تنفيذ خطوات على طريق المخطط الاستراتيجي لهذه المنطقة من العالم.. المخطط، الذي عبر عنه (في: منتصف العام 1993)، "مارتن إنديك" (مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا، في مجلس الأمن القومي الأمريكي)، حينما قال: "لقد أدركت الولايات المتحدة ضرورة إعادة هيكلة المنطقة [العربية]، في صياغة جديدة، تتناسب مع مسار العولمة والمتطلبات الاقتصادية الناشئة".. وهو ما يعني إعادة تشكيل المنطقة ودولها في "شكل جديد".

هذا الاحتمال، الصراع الداخلي، رغم أنه سوف يصدم الكثيرين، يجد صداه وإمكانية تحققه، في "حالة الاحتقان" التي تجذرت في الوجدان العربي، وترسخت في الذاكرة العربية. ففي نصف قرن من الزمن الرديء والأنظمة المستبدة، لم تكن المهانة والفقر والتسلط على أنواعه، وحدها التي خلقت هذا الاحتقان وولدت هذه الانفجارات التي لن تتوقف؛ بل، فضلًا عن ذلك، ذلك المزيج من الهزائم والعار ومن التخلف والجوع.

وهكذا، عندما تنفجر ثورة الشباب، هنا أو هناك، مطالبة بالتغيير ولا تحمل معها مشروعًا متكاملًا لنظام بديل متفق عليه،

فإن الفترة الطبيعية والضرورية للتوصل إلى هذا البديل، قد تشكل المنافذ المفتوحة للاستهدافات والمؤامرات، وفي مقدمتها الحروب الأهلية، وربما التقسيم (التجزئة بشكل جديد). ويبرز هذا الاحتمال مع حقيقة أن غالبية الدول العربية تفتقد إلى بنية قومية متماسكة بسبب ولاءات "ماقبل الدولة" (قبلية، طائفية)، التي ما تزال تفعل فعلها في الواقع السياسي والثقافي العربي[4].

وهنا، تكشف لنا التجربة الأوروبية أن البلدان التي حققت نجاحًا حقيقيًا في التحول الديمقراطي هي البلدان ذات البنية القومية المنسجمة والمكتملة، كما هو شأن بلدان أوروبا الوسطى، في حين تعثر هذا التحول في البلدان التي لم يكتمل فيها البناء القومي، ولم تحقق الحد المطلوب من انسجام النسيج الاجتماعي الوطني، كما هو شأن بلدان البلقان.

والواقع، وبما أن لكل ثورة سياقها وأزماتها، وبالتالي روايتها الخاصة، فإن مرآة المستقبل العربي قد تعكس صورًا شتى تقع بين ثورات ناجحة وناضجة، وأخرى تنتظر بلوغ التاريخ منعطفًا آخر؛ لكن الأكيد أن الثورات الحالية تمثل نقطة انطلاق لمستقبل مختلف لن يتأخر أكثر مما مضى[5].

---

(4) د. برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين"، **المستقبل العربي** (العدد 232، يونيو 1998)، ص 16-18.

(5) غازي دحمان، الثورات العربية...، **مصدر سابق**.

بيد أن الحديث عن التغيير وحده، لن يكون كافيًا.. ما لم نتطرق إلى مسألة الصراع الداخلي، الذي تغذيه عوامل كثيرة، يأتي في مقدمتها: التدخل الغربي، في اللعب على توجيه أطراف الصراع بشتى السبل والوسائل، ليستمر فترة من الزمن تكفي لاستنزاف قوة الدولة المعنية، اقتصاديًا وعسكريًا.. وهو المشهد (السيناريو)، المتكرر في المنطقة العربية، وفي دولها الرئيسة، خلال السنوات الأخيرة.

إنه المشهد الذي يمكن توصيفه بـ"التوتر المحكوم"، حيث يظل هذا التوتر داخل حدود الدولة المعنية، ولا يمتد تأثيره إلى خارجها (لبنان، العراق، ليبيا، سوريا.. ثم، تونس، ومصر). وهو نفسه المشهد الذي يمثل تمهيدًا للتدخل العسكري من جانب القوى الكبرى، تحت حجة "حماية المدنيين".. والأمثلة في منطقتنا العربية متعددة (العراق، ليبيا.. ثم، سوريا).

وبالتالي، ترى هل نخطئ إذا قلنا: إن هذا هو الأساس الذي يمكن بناءً عليه تفسير المواقف الغربية من الثورات الشعبية العربية(؟!).

أولًا...

"الثورات" العربية.. نماذج "العبور الآمن"

لعل محاولة الإجابة عن التساؤل المُثار، تنبني على ملاحظة تطورات الأحداث في مصر، كـ"حالة"، و/أو "نموذج"؛ ليس، فقط، على كيفية التعامل الغربي مع الثورات العربية؛ ولكن، أيضًا، على الدرس التاريخي الذي قدمته هذه "الحالة/النموذج".

(1) مصـــــر.. الدرس التاريخي

في ما يتعلق بالتطورات، التي بدأت بالثورة المصرية (في: 25 يناير 2011)، رفضًا لحكم نظام مبارك، وصولًا إلى الثورة الشعبية رفضًا لحكم جماعة الإخوان (في: 30 يونيو 2013).. لنا أن نلاحظ أن المتابعات السريعة لهذه الفترة الزمنية، التي لم تستغرق أكثر من 29 شهرًا، تشير إلى، إن لم تكن تؤكد على، وجود رؤية (سيناريو)، دولية، غربية بالأساس، جاهزة، للتعامل مع المسألة المصرية، بما يضمن الإبقاء على كل فصائل التيارات المتطرفة، التي يوصفها الغرب بـ"الإسلامية"، عنصرًا فاعلًا في العملية السياسية للبلاد، إن لم تكن قائدًا لها.

صحيح أنه لا يمكن إنكار أن ثمة مفاجأة قد تولدت لدى الغرب، والولايات المتحدة تحديدًا، إبان أحداث هاتين الثورتين، خاصة إذا لاحظنا كيف جاء التذبذب والتردد واضحًا في المواقف الأمريكية، إزاء التعاطي مع تطورات الوضع المصري، خلال تلك الفترة، سواء على مستوى التصريحات الرسمية، أو على مستوى الإجراءات التي تبنتها الإدارة الأمريكية(6).. لكن، يبقى من الصحيح، أيضًا، أن الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية خلال الأشهر الأخيرة (قبل 30 يونيو 2013)، أكدت اتجاه المحاولات الأمريكية في ملء الفراغ السياسي الناتج عن ثورة "25 يناير"، أو على الأقل: في محاولة توجيه هذه الثورة إلى وجهة تخدم، أو في الحد الأدنى لا تتناقض مع، المصالح الأمريكية (والإسرائلية بالتبعية).

ولعل المثال الواضح، هنا، هو السياسات التي تبناها الرئيس المعزول محمد مرسي، الممثل لجماعة الإخوان في مؤسسة الرئاسة المصرية؛ وخصوصًا على مستوى الأحداث الأخيرة التي تمثلت في الاعتداء الإسرائيلي على غزة، وكيف استطاع الإخوان تحويل حركات المقاومة في غزة إلى فصائل "سياسية" في التعامل مع "المحتل الإسرائيلي".

---

(6) بهذا الخصوص، راجع:
عصام عبد الشافي، **الازدواجية الأميركية وتداعيات الثورة المصرية**، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

في هذا الإطار، لم يعد الإصرار "الأمريكي ـ الغربي" على حماية جماعات "الإسلام السياسي"، بما فيها الجماعات المتطرفة، مثيرًا للدهشة أو الاستغراب، بعد أن تأكد أن ثورة الشعب المصري "الثانية" (فى: 30 يونيو)، قد لامست أوتارًا مهمة، وذات أولوية، فى الاستراتيجية الكونية لدول الغرب مجتمعة؛ هذا، رغم ما قد يبدو بينها من فروق فى الممارسات التفصيلية.

وفي هذا الإطار، أيضًا، يبدو من المؤكد أن حكم جماعة الإخوان لمصر لمدة عام واحد فقط، منح المصالح الغربية ضمانات قوية، جعلت من استمرار هذا الحكم، في الرؤية الأمريكية، حاميًا لهذه المصالح فى المستقبل.. وفي مقدمتها: حماية الأمن الإسرائيلي، باعتبار أن إسرائيل جزءًا أصيلًا من تكوينات القوى الغربية، وفاعلًا في استراتيجياتها، وأن هذه العلاقة تمت صياغتها وفقًا لقاعدة "غير أخلاقية" قائمة على مفاهيم نفعية وتبادل انتهازى للمصالح.

وهكذا، لا يحتاج الأمر إلى مجهود في استنتاج مخرجات المعادلة التي جرت على الأرض المصرية (بعد: ثورة 30 يونيو)؛ المعادلة التي تنبني على عناصر ثلاثة أساسية:

الأول، استخدام جماعة الإخوان، والجماعات المناصرة لها في الداخل المصري، للقوة المفرطة في التعامل مع أجهزة ومؤسسات

الدولة، بما يشتمل عليه ذلك من عنف وترويع للمواطنين، وانتهاكات لحقوق أساسية من حقوق الناس الحياتية والسياسية والاجتماعية.

الثاني، محاولة إِشغال الجيش المصري، واستنزاف قدراته، في المواجهات الدائرة مع الجماعات التكفيرية في سيناء، التي تريد الدفع به دفعًا إلى التركيز في اتجاه واحد، هو سيناء. ومن ثم، لا ينتبه إلى الخطر الرئيس (الكيان الصهيوني)؛ بل، وينشغل، ليس، فقط، عن البوابة الشرقية للأمن القومي المصري؛ ولكن، أيضًا، عن الجنوب والغرب من الحدود المصرية.

الثالث، هوالعنصر الذي تتكفل به دول الغرب، وذلك بممارسة ضغوط عنيفة على الإدارة المصرية، ومطالبتها بضبط النفس فى ردود أفعالها على انتهاكات "المتطرفين" للقانون، والتهديد بقطع المساعدات والمعونات؛ ناهيك عن التهديد بتصعيد الموقف لمجلس الأمن، لفرض عقوبات دولية على مصر إذا لم تلتزم السلطات بضبط النفس.

ولعل النقطة المركزية، التي تمثل مركز الدائرة المكونة لهذه العناصر الثلاثة، تؤشر إلى المحاولة المستميتة لإتاحة المجال واسعًا لاستشراء أعمال الفوضى والعنف وترويع المدنيين، واستباحة الأعراض وقتل الناس، بما يؤدي إلى سقوط الدولة

واحتلالها بعناصر التطرف والإرهاب.. أو: أن ترفض الدولة المصرية ضغوط الخارج، وتواجه عناصر وجماعات التطرف بقوة، وتحاصرهم وتُجْهِض مخططاتهم، فتقع في براثن الاقتتال داخليًا، والحصار خارجيًا، وتظل رهينة للطرفين.

وفي ما بين الطرفين يأتي، قطعًا، إِشغال الجيش المصري، ومحاولة استنزاف قدراته (ما يحدث في سوريا على مدى العامين الأخيرين.. له أكثر من دلالة في هذا الشأن)، فضلًا عن إِنهاك أجهزة الشرطة المدنية وكسرها تمامًا، وتحويلها: إما إلى أجهزة قمع وتعسف في استخدام السلطات المخولة لها، وإما إلى تواجد رمزي، لا تستطيع به، ومن خلاله، تغيير الانفلات الأمني في الشارع المصري.

وهكذا.. وبعد إسقاط "حكم الجماعة"، بدا من المؤكد أن الشعب المصري كان هو العنصر الجوهري لإجهاض تلك المعادلة، بعناصرها الثلاثة، وطرفيها الانتهازيين المتطرف والغربي.. وبعيدًا عن الخُطب الحماسية، والكلمات الرنانة، فإن شعبًا تمكن من تغيير حكامه، وإجهاض استراتيجيات كونية وإقليمية، مرتين فى عامين اثنين، هو قادر، بوجوده في مواجهة عناصر المعادلة، على تغيير الناتج النهائي لها.

وهنا، لنا أن نؤكد على أن الهدف من استعراض الحالة المصرية، كـ"نموذج" على المحاولات الغربية في احتواء الثورات

العربية، لم يكن ـ بالطبع ـ التهوينَ من شأن قوة الغرب وقدرته على إلحاق الأذى، ومحاولاته الدائمة في التدخل لمصالحه؛ فذلك قول غير وارد ولا مُفيد، مثلما أنه ليس من الموضوعية ولا الحيطة في شيء زعم نهاية نفوذ الغرب وتأثيره في أحوال العرب.

لكن من المشروع القولَ إن الثورات العربية أعادت صياغة العلاقة بين النفوذ الغربي وتطلعات العرب نحو التغيير، ووضعت هذه العلاقة في سياق يختلف كثيرًا عما كان عليه الوضع قبل هذه الثورات. وهو ما يعني أنه ـ على مستوى الحكام ـ لم يعد أي مستبد عربي في وارد الاستنجاد بالغرب، أو التعويل على دعمه، في مواجهة غضب الشعب، بعدما تبين أن هذا الدعم غير مضمون ولا هو كاف.

أما الشعوب، فقد باتت تدرك أنه في استطاعتها أن تمسك زمام المبادرة، وتتحرك لتغيير أوضاعها في الاتجاهات وبالطرق التي تناسبها، دون ارتهان لأية "استراتيجيات" أجنبية، ودون الانشغال التقليدي بدور غربي لا يأتي في الوقت المناسب، وهو حين يأتي يجلب معه من الأذى أكثر مما يحقق من المصالح.

هذا، عن الشق الأول من الدرس التاريخي الذي قدمته الحالة المصرية، كـ"نموذج" على إمكانية "العبور الآمن" بالثورة نحو التغيير.. حتى وإن كان هذا التغيير بطيئًا. أما عن الشق الثاني لهذا الدرس، التاريخي، فهو ـ بالتأكيد ـ يختص بالملامح العامة التي

أوضحتها كل من ثورتي "يناير" و"يوليو"، كـ"نتائج" لابد من أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة التحركات المجتمعية.

في هذا السياق، لنا أن نشير إلى ثلاث من النتائج الرئيسة..

(أ) الفاعل "الاحتجاجي"

ضمن أهم تلك النتائج، هو الصعود الواضح لفاعل سياسي مهم، لا يمكن إخراجه من المعادلة السياسية والاجتماعية، وهو: الفاعل الاحتجاجي، ممثلًا في الحركات الاحتجاجية، التي تُمثل أداة فاعلة لقطاعات اجتماعية تشعر بالغُبن والاستبعاد، ولا سبيل إلى تجاوزها بدون دولة ديمُقراطية، وتوافقية، تقوم بصياغة مفهوم جديد للعلاقة السياسية، تضمن الاستيعاب والمشاركة، وتوزيع الثروة، والاعتراف بوجود قوى سياسية جديدة، ممثلة فى حركات احتجاجية، تملك من التأثير والقوة ما قد لا تملكه مؤسسات التمثيل النيابى، التى تخضع لسطوة أصحاب المصالح.

وبالتالي، فإن إدارة "الفرصة السياسية" تحتاج تنظيم العلاقة بين الفاعلين السياسيين الجدد. إذ، يمثل ظهور الحركات الاحتجاجية عامة، والسياسية خاصة، فى المشهد السياسي، تحولًا هامًا فى طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية الباحثة عن

التغيير؛ فلم تكن لتلك القوى ـ من قبل ـ آليات ميدانية لمعارضة الدولة، ورفض سياساتها، وإزعاج مسؤوليها، وكان ظهور الحركات الاحتجاجية السياسية ـ تحديدًا ـ نقطة تحول فى طبيعة العلاقة السياسية القائمة بين الدولة والقوى الاجتماعية الباحثة عن التغيير.

(ب) البصمة "الشبابية"

ضمن النتائج، أيضًا، ما يُمكن أن نطلق عليه "البصمة الشبابية"، التي تبدت بوضوح في الثورات العربية عمومًا، وفي الحالة المصرية بوجه خاص.. إذ أن الشباب الذي كان المحرك الأول لهذه الثورات، استطاع أن يضع يده على أهم القواعد الحاكمة لأي تغيير؛ وفي مقدمتها ـ كما سبق أن أشرنا ـ "استخدام إمكانيات العصر من أجل حل مشكلات العصر". يكفي أن نتأمل كيف تحولت مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة المعلومات الدولية (Internet)، إلى أدوات ـ بل "غرفة عمليات" ـ لتحديد ساحات التظاهر وكل التعليمات المتعلقة بها، كما تحولت إلى خط ساخن لتحديد المهام والخطط وكيفية المواجهة، إضافة إلى دورها الفاعل في التعبئة واستدعاء قوات الاحتياط الجماهيرية.

ولعل هذه البصمة الشبابية توضح الفشل الواضح لـ"النخب" العربية في تلمس الهموم المعيشية للمواطن.. إذ، غابت هذه النخب، إلا قليلاً، عن صناعة حالات الاحتجاج التي تحولت إلى ثورات شعبية شاملة، لم تتوقف عند حدود إصلاحات هنا أو هناك، بل رفعت سقف المطالب إلى "إسقاط النظم الاستبدادية".. فكان لها ما أرادت.

(ت) تجــاوز "الكاريـزمـا"

ضمن النتائج، كذلك، أن التحالف الاجتماعي الذي تولد أثناء "ثورة يناير"، والذي كان ممثِلًا لقطاعات اجتماعية عديدة، لم يكن مؤهلًا لإدارة الدولة المصرية.. فهو كان تحالفًا هشًا، بل وزادت هشاشته مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الترتيب السياسي النظامي، للمرحلة التي أعقبت الثورة (ثورة يناير)، مع استبعاد القطاعات الممثلة لهذه الثورة.. ومن هنا، تولد تحالف "ثورة يونيو" ردًا على هذا الاستبعاد، لكنه استثنى كافة مجموعات الإسلام السياسي، دونما عملية فرز لها على أسس سياسية أو ـ حتى ـ مجتمعية. في الحالتين، تولد التحالف الاجتماعي، وتمدد عبر قطاعات الشعب المصري دون وجود يُذكر لما كان يُعرف بـ"الزعيم" أو "القائد".

يعني ذلك، أن الشباب الذي كان نقطة الانطلاق في هذه الثورات، لم يعتمد كثيرًا على المقولة التي طغت على الساحة السياسية، بل والثقافية، طوال سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، مقولة: "القائد المُلهم" (الكاريزما)، إذ أن كثيرًا من رموز هذه الثورات "الشبابية" لم تكن معروفة للكافة.. فلم تكن المجموعة الشبابية التي دعت إلى "الاحتجاج" (في: يوم 25 يناير)، معروفة، ولم يكن شباب "حركة تمرد" الداعين إلى إسقاط حكم "الإخوان المسلمين" (في: 30 يونيو)، من السياسيين المعروفين.

(2) تونس.. الاستقرار السياسي

مثلما كان ضعف الدولة وعدم الاندماج المجتمعي، واستمرار الدور القبلي والجهوي والمناطقي، ضمن أهم الأسباب في انتشار الفوضى على الساحة الليبية، بعد الانتفاضة ضد القذافي، ونظام حكمه (في: 17 فبراير 2011).. كان لغياب هذه الأسباب في تونس أثرًا كبيرًا في الحد من انتشار الفوضى هناك.

والمفارقة، هنا، أن قوة مؤسسات الدولة في تونس، رغم الصغر الكبير لحجمها، وإمكاناتها، مُقارنة بـ"الجارة" ليبيا، كانت عاملًا مهمًا في السير على طريق الاستقرار السياسي هناك، رغم الأزمات التي تعرضت لها هذه الساحة خلال السنوات الماضية.

بل، لا نغالي إذا قلنا: إن قوة مؤسسات الدولة التونسية، قد أغلق الباب في وجه بعض المحاولات لتواجد مجموعات مسلحة، كان يمكن ـ لو نجحت المحاولات ـ أن تُثير فوضى؛ بل، وأن تساهم (المؤسسات)، في إنجاز الخطوات السياسية التي تُنهي المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس بعد "ثورة الياسمين".. هذه الثورة، التي مثَّلت الشرارة الأولى في ما أُطلق عليه "ثورات الربيع العربي".

ولعل المثال الأكثر وضوحًا، هنا، هو النتائج التي ترتبت على الانتخابات التشريعية التونسية الأخيرة (في: 30 أكتوبر 2014).. فقد أدت هذه الانتخابات إلى "إعادة ترتيب" الخارطة السياسية في هذا البلد. إذ، أظهرت أن ثمة "انقلابًا انتخابيًا"، وبالتالي سياسيًا، قد حدث بالنسبة إلى الرأي العام التونسي، قياسًا إلى الانتخابات التي تمت قبلها بـ"ثلاث" سنوات فقط (في: أكتوبر 2011).. والأهم، أن هذه الانتخابات (التي وصلت نسبة المُشاركة فيها إلى 61.8 بالمئة)، كانت قد دفعت بحزب "نداء تونس"، كـ"لاعب جديد" على الساحة السياسية والحزبية، ليتصدر المشهد في البرلمان (المؤلف من 217 مقعدًا)، الذي مَثَّل مقدمة لإنهاء المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد.

فهذا الحزب، الذي تأسس قبل أقل من عامين، فقط، من الانتخابات التشريعية، بزعامة الباجي قايد السبسي، رئيس الوزراء

الأسبق، والذي أصبح رئيسًا للدولة، بعد الانتخابات الرئاسية (في: 23 نوفمبر 2014).. (هذا الحزب)، احتل المرتبة الأولى بحصوله على 85 مقعدًا، يليه حزب النهضة الإسلامي، الذي يترأسه راشد الغنوشي، بعدد من المقاعد وصل إلى 69 مقعدًا.. بينما حل حزب الاتحاد الوطني في المرتبة الثالثة (16 مقعدًا)، ثم حزب الجبهة الشعبية، اليساري القومي (15 مقعدًا)، يليه حزب آفاق تونس (8 مقاعد)، وحصلت أحزاب صغيرة وقائمات مستقلة على 24 مقعدًا.

هنا، لنا أن نلاحظ، من جهة، أنه وفقًا لهذه النتائج تم تكليف "نداء تونس" بتشكيل الحكومة، بصفته أكثر الأحزاب حصولًا على الأصوات، وذلك استنادًا إلى الدستور التونسي الجديد، الذي تمت المُصادقة عليه (في: عام 2014).. ومن ثم، تلونت الحكومة التونسية "الجديدة" باللون "الليبرالي"، على عكس الحكومات السابقة عليها، خلال المرحلة الانتقالية، التي كانت تنتمي إلى تيار "الإسلام السياسي". الذي ظل يحكم الساحة التونسية طوال هذه المرحلة.

لنا أن نلاحظ، من جهة أخرى، أن الانتخابات التشريعية الأخيرة قد أدت إلى تراجع الأحزاب السياسية التي جاءت بها الانتخابات السابقة عليها (انتخابات 2011)؛ مثل: حزب "المحبة" الذي يتزعمه الهاشمي الحامدي، وكان مفاجأة الانتخابات الماضية، وحزب "التكتل" الذي يترأسه مصطفى بن جعفر رئيس البرلمان

المؤقت.. والأهم، حزب "المؤتمر" الذي يقوده الرئيس التونسي السابق، المنصف المرزوقي؛ إذ أظهرت الانتخابات انهيار "حزب الرئيس"، بعدما حصل على أقل من "اثنين بالمئة" من مقاعد البرلمان الجديد. ولعل هذا ما دفع المرزوقي إلى الخروج عن حدود "اللياقة السياسية"، حيث وصف الإعلام التونسي، بعد هذا "الانهيار" بـ"الحقير المُضحك"، بحجة أن: "الإعلام ضرب المواطن وكذب عليه وزوَّر الواقع خلال السنوات الثلاث الأخيرة"(!!).

لنا أن نلاحظ، من جهة أخيرة، أن تيار الإسلام السياسي قد مُنِيَ بضربة كبرى، تمثلت في تراجع حزب "النهضة"، التي تولت الحكم ـ فعليًا ـ في البلاد لمدة عامين (من بداية 2012، إلى بداية 2014).. بل، يمكن القول بأن الحزب لو لم يكن قد انسحب من الحياة السياسية التونسية، قبل بضعة أشهر من الانتخابات، عندما قبل بحكومة "تكنوقراط"، برئاسة المهدي جمعة، لجاءت خسائره أكبر بكثير في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وفي ما يبدو، فقد كان هذا الانسحاب من السلطة خطوة سياسية تاكتيكية "ناجحة"، انقذت البلاد، والحزب نفسه، من الانهيار أولًا، وقلصت خسائره إلى درجة كبيرة ثانيًا.

رغم ذلك.. فإن تراجع حزب النهضة كان قد شَكَّل نكسة "ثالثة" لتيار الإسلام السياسي عمومًا، ولحركة الإخوان المسلمين

على وجه الخصوص، بعد النكستين الأخيرتين في مصر وليبيا. بل، لا نُغالي إذا قلنا: إن النكسة في تونس أهم تلك النكسات وأخطرها، لأنها "الضربة التأكيدية" على فشل هذه الجماعة في الإدارة السياسية..

فبعد انتكاسة الجماعة في ليبيا، عبر صناديق الاقتراع (في: 21 يوليو 2014)، جاءت انتكاسة الجماعة في تونس عبر صناديق الاقتراع، أيضًا، لتدحض الحجة التي طالما رددها "رؤوس الجماعة" من أن ما حدث في مصر (في: 30 يونيو 2013)، "لم يكن ثورة شعبية"، وإنما كان شيئًا آخر(!!).

ومثلما حدث في ليبيا، ومن قبلها في مصر، فقد أظهر الناخب التونسي حالة كبرى من الوعي السياسي والانتخابي معًا، عندما لم ينخدع بالوعود "الزائفة" لبرامج "مسلوقة" في معظمها، وقرر عقاب أحزاب عديدة، أهمها حزبي "الترويكا" ـ المؤتمر والتكتل ـ اللذين تحالفا مع النهضة، وقاد ثلاثتهم البلاد في المرحلة الانتقالية؛ وهي "قيادة" ثبت تواضع إمكانياتها، وعدم قدرتها على إدارة شؤون البلاد بمهارة، وإخراجها من أزماتها الأمنية والاقتصادية، ومواجهة موجات "التطرف والعنف والإرهاب" التي اجتاحتها.. فكانت الضربة القاصمة، التي لن تستطيع الجماعة، جماعة الإخوان المسلمون، من التخلص من آثارها، على الأقل في المستقبل القريب.

وفي ما يبدو، فإن هذا الاحتمال هو جد مرجح، في ظل المناخ الإقليمي العربي العام، الذي تؤكد معطياته تراجع أحزاب الإسلام السياسي، بعد ثبوت فشلها الذريع في كيفية الإدارة السياسية، في أكثر من ساحة عربية.. فقد سقط حكم نوري المالكي في العراق، ممثل حزب الدعوة ذو المرجعية الدينية، وسقط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتراجعت شعبية الإسلاميين في المغرب عبر حزب العدالة والتنمية الحاكم هناك.. هذا، فضلًا عن الصراع المُسلح في ليبيا بين القوى الإسلامية وبقية المكونات السياسية؛ ناهيك عما يحدث في اليمن في نفس الإطار.

ثانيًا...

"الثورات" العربية.. نماذج "العنف الداخلي"

يميل كثير من الباحثين إلى اعتبار أن العوامل الاقتصادية هي التي تلعب الدور الرئيس، في تحديد شكل واتجاهات تطور الظاهرة ثلاثية الأبعاد: "التطرف والعنف والإرهاب"، في أي مجتمع من المجتمعات.. فهذه الظاهرة عامة، وبُعد العنف فيها، يزداد ـ حسب وجهة النظر الشائعة ـ مع تدني الأحوال الاقتصادية، ويقل في حال ازدهارها.

لذا، أصبح من المألوف، عند الحديث عن الإرهاب، أو العنف، أن تُذكَر إحصائيات البطالة وانخفاض معدلات النمو، وتدهور البنية الأساسية، وتراكم الديون وتدني الأجور.. وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية.

غير أن هذا التفسير لا يلقى قبولًا عند تيارات ومدارس فكرية أخرى؛ تلك التي ترى بدورها أن القوى الاجتماعية (الطبقات)، الفقيرة أو المُعدَمَة، قد تمارس نوعًا من العنف غير الموجه إلى سلطة الدولة، لافتقارها إلى التنظيم والنظرية التي توجه حركتها بشكل عام.. بمعنى: إن عنف هذه القوى الاجتماعية، قد يتمثل في

ارتفاع معدلات الجريمة من الناحية الجنائية، دون أن يتخطاه لعنف مُوَجَه إلى سلطة الدولة ذاتها.

ويعترف هؤلاء بأن الحياة العصرية، التي وفرها "المجتمع الرأسمالي"، بقيمه وتقاليده، كانت السبب الرئيس وراء ظهور نزعات "الاغتراب" والتفكك الاجتماعي؛ ومن ثم، ظهور أعمال العنف في قطاعات معينة، ترتبط بالشرائح "السِنِية" (العُمرية)، في أغلب الأحوال، وتتركز بين الشباب الباحث عن فرص للعمل وإثبات الذات.

وبصرف النظر عن مدى صحة أي من التفسيرين، فإن الملاحظة التي نود أن نسوق، هنا، في مواجهة كل منهما، أنه رغم وجود "مُعامل ارتباط" قوي، وعكسي، بين تفشي العنف والإرهاب، وبين تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ إلا أن هذا الارتباط، هو أقوى ما يكون في المجتمعات "النامية"، في حين أنه يضعف حتى يصل إلى درجة "عدم الارتباط" في مجتمعات أخرى أكثر تقدمًا.

فـ"الكساد العظيم" في الولايات المتحدة الأمريكية، في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، لم يولد عنفًا سياسيًا، عشوائيًا أو منظمًا، يستهدف مؤسسات الحُكم وهيبة الدولة وشرعية دستورها، رغم ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 25 بالمئة، وتدهور

معدل نمو الدخل القومي الإجمالي، وانتشار حالات الإفلاس في القطاع الصناعي والزراعي والمالي، واحتشاد الباحثين عما يسد رمقهم في شوارع المدن الأمريكية الكبرى.

أيضًا، الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرَّت بها كثير من الدول الغربية المتقدمة، خاصة في أوروبا، في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي؛ تلك التي وصلت معدلات البطالة في بعضها إلى حوالي 12 بالمئة، وتدهور معدل النمو فيها بشكل لافت.. هذه الأزمة، لم تؤد إلى العنف الذي يهدد كيان الدولة، و/أو محاولة نسف النظام السياسي والاجتماعي فيها.

لكن الوضع مختلف، بالطبع، في المجتمعات "النامية"؛ حيث تكاد ظاهرة العنف السياسي الداخلي، ترتبط وتتزامن مع الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.. إذ، قلما نجد إرهابًا أو عنفًا سياسيًا، حيث يتوافر ازدهار اقتصادي "متنامي"، وبنية أساسية مُتجددة، وتطلعات معيشية مُشبَعة.

ولعل تفسير هذه المفارقة بين المجتمعات، في مواجهتها للمصاعب الاقتصادية، هو الذي يؤكد خطورة البحث عن "الوضع الاقتصادي"، خلف كل عبوة ناسفة أو طلقة طائشة.

فمن جهة، يُنظر إلى المشكلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والمستقرة، على أساس "الدورات" الاقتصادية المتعاقبة بين الكساد

والرخاء.. وهذا التفسير - الدوري - للمتاعب الاقتصادية، يكاد يستقر كفرضية أساسية في أذهان المتأثرين بها، كما في أذهان أصحاب القرار فيها. وإذا كان من جدل - مُتَحَضِر - يدور حولها، فهو جدل يدور حول الأدوات النقدية والمالية والتشريعية الملائمة للتعامل معها. إنه جدل يدور حول "السياسات"، ضمن إطارات مؤسسية "شرعية" مستقرة.. ولا خلاف عليها.

لكن، من جهة أخرى، فإن الأزمات الاقتصادية في كثير من المجتمعات النامية، تفتح الجدل دائمًا حول "الأساسيات"، وتكاد تُلقي بظلالها حول الأمور الجوهرية فيها. إنه جدل حول "المؤسسات"، وليس حول "السياسات". ومع ذلك، فحتى هذا الجدل وحده لا يكفي لتفسير ظاهرة العنف السياسي..

إذ، ما الذي يحدو بإنسان، أو مجموعة من الأفراد، لكي يعرضوا حياتهم وحياة "مواطنين أبرياء" للخطر(؟!).. وما الذي يُحفز أناسًا عقلاء أن يدمروا - بأنفسهم - منشآت أوطانهم، ويثيروا الرعب والخوف بين مواطنيهم، وينشروا جوًا من التوجس وعدم التأكد بين أصحاب رؤوس الأموال، سواء مواطنين أو أجانب(؟!).

من المنطقي، أن يكون هناك شعورًا باليأس والإحباط، وقناعة بالرفض المُطلق للمجتمع والدولة، وشرعية القوانين والمؤسسات فيها، وتبريرًا "عقيديًا مُوجِهًا" (أيديولوجيًا)، باستخدام العنف - المتطرف - للتعبير عن هذا الرفض وذلك الإحباط.

هنا، يمكن وضع اليد على واحد من أهم الأسباب وراء نمو ثلاثية "التطرف والعنف والإرهاب"؛ إنه ذلك المتمثل، أيضًا، في ثلاثية "الرفض والإحباط والتبرير العقيدي المُوَجِه".. ولأن هناك من القوى صاحبة المصالح في استخدام، أو بالأحرى استغلال، هذه الثلاثية الأخيرة، من أجل "تنمية" الثلاثية الأولى، والدفع بها في اتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ لذا، تنمو الظاهرة، وتتسارع، بدءًا من التطرف في الرأي والرؤية، مرورًا بالعنف في الممارسة، وصولًا إلى الإرهاب في السلوك، الذي نلاحظه في أكثر من مكان، خصوصًا على الأرض العربية.

يبدو ذلك بوضوح، إذا حاولنا رصد "انتماءات" العناصر الفاعلة في جماعات العنف، في أكثر من مكان على هذه الأرض، العربية، والتي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، وليس إلى الطبقات الدنيا الأشد فقرًا والأكثر عوزًا.. وهو ما يدفعنا إلى القول بأنه لا علاقة مباشرة بين تدني الأوضاع الاقتصادية، وبين انتشار هذه الجماعات. بل، تظهر جوانب أخرى أكثر ارتباطًا بالظاهرة، تتمثل في غياب القيم التي تعوض التفكيك الاجتماعي، الناتج عن محاولات تحديث المجتمعات العربية النامية "على الطريقة الغربية".

وإذا كانت هناك علاقة طردية بين مستوى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبين مستوى السلم والأمن الاجتماعيين،

فإن ما ينبغي الإشارة إليه، هنا، أن مستوى التطور "المجتمعي"، بأبعاده المختلفة، هو شيء مختلف تمامًا عن مستوى الدخل والثروة، أو الرخاء المادي. فهذا الأخير، قد يبلغ أعلى الدرجات دون أن يحمل معه السلم والأمن الاجتماعيين؛ بل، على العكس، فإنه قد يحمل معه المزيد من عوامل التناقض والتفجر والصراع.

في هذا السياق، فإننا في "العالم العربي"، نحتاج إلى منهجية جديدة، كليًا، للتعامل مع هذه الظاهرة.. وفي نظرنا، فإن هذه المنهجية تبدأ بالاعتراف بـ"حق الاختلاف"، ووضع الأطر لحماية ممارسة هذا الحق ، ما دامت هذه الممارسة لم تخرج عن الوسائل القانونية والسلمية؛ إضافة إلى الاعتراف بشرعية تداول السلطة بالوسائل الديمقراطية، وإتاحة المزيد من الفرص المتساوية ـ أو حتى المتكافئة ـ لمختلف وجهات النظر للتعبير عن نفسها، ولكافة الجماعات لتطرح مطالبها، ولتعمل بالوسائل السلمية لتحقيقها.. إلا أن مثل هذه المنهجية ـ والحق يُقال ـ ليست متحققة إلا بصورة نسبية في عدد قليل من المجتمعات.

فهل يمثل ذلك مدخلًا إلى التعامل بشكل "منهجي" مع ظاهرة "التطرف والعنف والإرهاب"، التي تنتشر في أكثر من مكان على الأرض العربية(؟!)؛ هذا ـ بالطبع ـ بعد تحديد لماذا الأرض العربية(؟!).

ولأن هذا التساؤل، الأخير، هو ـ في حقيقته ـ تساؤل يستحق التأمل؛ فإن أولى خطوات التعامل معه تبدأ ـ في نظرنا ـ بمحاولة رصد نماذج العنف الداخلي، التي ظهرت بوضوح على أكثر من ساحة عربية، بعد ثورات ما أُطْلِق عليه "الربيع العربي".

(1) ليبيا.. ثلاثية الفوضى

من انتفاضة "ثورية" على العقيد معمر القذافي، ونظام حكمه، بدعم دولي وعربي، وتدخل عسكري من حلف شمال الأطلنطي "ناتو" (عام 2011)، إلى ديمقراطية متعثرة، أو هكذا بدت بوضوح، بسبب تضارب المصالح وصراع الهويات، القبلية والجهوية والمناطقية، في العامين التاليين (عامي 2012، 2013)، وصولًا إلى ساحة دخلت في أتون الاقتتال الداخلي اعتبارًا من منتصف العام الماضي (2014).

ومن ثم، تحول المشهد الليبي خلال ثلاثة أعوام فقط، من الإطاحة بـ"رئيس"، استمر في حكم البلاد لأكثر من أربعين سنة (سبتمبر 1969 - فبراير 2011)، إلى ساحة منفلتة أمنيًا وعسكريًا.. وأدى خلط الأوراق الداخلية، بأبعادها المختلفة، من جانب؛ وعجز الدولة، وتغول الميليشيات المسلحة عليها، ومُصادرة

دورها، من جانب آخر، إلى دخول الساحة الليبية على خط التجاذبات الدولية والتدخلات الإقليمية؛ هذا، رغم استمرار العملية السياسية، التي أنجبت برلمانًا جديدًا، اكتسب شرعيته من الانتخابات (التي جرت في: يونيو 2014)، وما يزال يتمتع باعتراف دولي وعربي وأفريقي واسع.

ورغم تمكُن الليبيون من انتخاب لجنة لإعداد دستور دائم في البلاد، وهي اللجنة المعروفة بـ"لجنة الستين"، والتي باشرت أعمالها لوضع دستور للبلاد (منذ: أبريل 2014)، إلا أن تأثير الاستقطابات الحادة ـ التي كان أحد أسبابها قانون "العزل السياسي" ـ بدأت بالظهور على سطح الأحداث، في صورة أزمات حكومية متلاحقة، منذ أن استطاع المسلحون السيطرة على عدد من المنشآت النفطية في البلاد.

ومع إخفاق القوى السياسية في التوافق في ما بينها بشكل عام، والتوافق على تشريعات لحل الميليشيات المسلحة، ودمجها في مؤسسات الدولة بوجه خاص، تحولت هذه الأخيرة إلى ظاهرة سياسية وأمنية، اتسمت بها الساحة الليبية من دون الدول العربية التي شهدت ثورات على أنظمة الحكم فيها، فيما أُطْلِق عليه "الربيع العربي".

والواقع، أن التشديد ـ من جانبنا ـ على إخفاق القوى السياسية الليبية، إنما يعود، في ما يعود إليه، إلى عدد من الاعتبارات التي تتحكم في المسارات السياسية المتفاعلة داخل هذه الساحة.

أهم هذه الاعتبارات، ذلك الخاص بـ"فوضى السلاح"، كنتيجة منطقية لضعف السلطة الليبية (بعد: 17 فبراير 2011).. وهو ما اتسمت به "الثورة" (الانتفاضة)، في ليبيا، عن جارتيها مصر وتونس، التي كانت الثورة فيهما "سلمية". فهذه "الثورة" ـ الليبية ـ لم تسقط النظام الحاكم، فقط، ولكنها أطاحت بفكرة الدولة، نفسها، وما تعنيه من مؤسساتية قادرة على تفادي مسألة تولي المجتمع ـ مباشرة ـ بتنظيماته المتعددة، المتعارضة والمتباينة، لمهام السلطة، بما تعبر عنه من احتكار لـ"القوة الشرعية" القادرة على فرض النظام والقانون معًا.

فقد تفككت كل الأجهزة الأمنية والعسكرية، التي كان النظام السابق يعتمد عليها في بسط سيطرته على كامل الدولة الليبية، ولم يتمكن الليبيون بعد من إحلال أجهزة بديلة تؤدي وظائفها في ظل قيم ومبادئ مختلفة. ومن ثم، حدث، وما يزال، هذا اللبس، وذلك التداخل، بين الديمُقراطية والفوضى، والقوة والضعف.

الاعتبار الآخر، الذي تتسم به الساحة الليبية، ذلك الذي يتعلق بتعددية القوى والقيادات التي شاركت في "الثورة" على القذافي

ونظام حكمه، مع التباعد الواضح في ما بينها بخصوص الرؤية السياسية. وقد ترتب على ذلك، عدم وجود قوة فعلية مركزية مسيطرة، تقود التحول السياسي، أو ـ في الحد الأدنى ـ تتحكم في مساراته، كما حدث في معظم الثورات المسلحة، التي نجحت في إقامة أنظمة سياسية وإدارة دول عصف بها "العنف" في المراحل الانتقالية التالية للثورة.

ولا عجب، والحال هذه، أن تعيش معظم المناطق الليبية حالة أمنية متردية، تواصل فيها الميليشيات المسلحة التصرف بحرية خارج نطاق سيطرة "السلطة الحاكمة". وهو الوضع الذي أصبحت فيه هذه الميليشيات لاعبًا مهمًا في المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة الليبية.

ثم يأتي الاعتبار الخاص بتنامي الاتجاهات الانفصالية التي تتبناها جماعات جهوية.. حيث عادت إلى الواجهة، فور سقوط نظام القذافي، الأفكار الخاصة بإنشاء ثلاثة أقاليم فيدرالية، في الشرق والغرب والوسط.. وهو ما يُنبئ عن اتجاهات تستهدف تقسيم الدولة الليبية، أو على الأقل تمزيق النسيج الاجتماعي الليبي بشكل يؤدي إلى تقوية النفوذ القبلي والجهوي والمناطقي، واستقلال الكتل الاجتماعية بالإقليم الذي تعيش على أرضه. والمثال الواضح، هنا، هو إعلان إقليم برقة، وتشكيل الحكومة الخاصة به؛

تلك التي استطاعت تحدي الحكومة المركزية آنذاك، وأعلنت عن تصدير شحنة النفط الشهيرة، على متن ناقلة النفط الكورية الشمالية.

وهكذا، فإن هذه الاعتبارات الثلاثة، التي تتحكم، بشكل واضح، في المسارات السياسية داخل الساحة الليبية، تؤكد من جديد على أن هذه الساحة لن تستطع تجاوز الإشكالية التي تعاني منها بسهولة؛ نعني: إشكالية تردي الأوضاع الأمنية والتدهور العسكري والاحتقان السياسي.

لماذا(؟!)..

(أ) الانقسام "السياسي"

لعل هذا، الانقسام "السياسي"، يأتي ضمن أهم العوامل التي تتبادر إلى ذهن المتابع المهتم بما يحدث على الساحة الليبية عمومًا، والتطورات العسكرية والسياسية الحاصلة على هذه الساحة بشكل خاص.. بل، وبكافة التفاعلات الخاصة بهذه الساحة، سواء من جانب القوى الدولية، أو القوى الإقليمية ودول الجوار الجغرافي للدولة الليبية.

والواقع أن ثمة مؤشرات عديدة تدفع إلى عدم الإجابة على التساؤل المطروح بشكل إيجابي، خلال المستقبل القريب.. إلا أن

هناك مؤشرات أخرى يُمكن أن تُقرِّب هذه الإجابة من الواقع، على الأقل في المدى المنظور.

ولا نُغالي إذا قلنا: إن مثل هذا التناقض هو الإشكالية التي تنبني عليها الأزمة الليبية خلال السنوات الأربع الماضية، منذ انتفاضة 17 فبراير (عام 2011)، وسقوط العقيد القذافي ونظام حكمه.

ولنا، هنا، أن نقترب من الجانبين المتناقضين، أو تحديدًا: جانبي الإشكالية، سواء ذلك الخاص بالمؤشرات الإيجابية على طريق حل الأزمة الليبية، وهي المؤشرات التي تطرحها التطورات السياسية الخاصة بالحوار "الليبي - الليبي"، أو ذلك المتعلق بأسباب تلك الأزمة وأسبابها.

على هذا الجانب الأخير، المتعلق بعوامل الأزمة الليبية، وأسبابها.. لنا أن نلاحظ أن الساحة الليبية قد دخلت فعليًا في حالة انقسام "عسكري/سياسي"، ساهم في حالة الانقسام الجغرافي والإداري (وهي حالة أشبه بنظام الحكم الفيدرالي)، فرضها الصراع على السلطة من قِبَلْ برلمانين وحكومتين، تدعي كل منهما "الشرعية"؛ وهي الحالة التي تحاول جلسات الحوار الوطني، وترعاها الأمم المتحدة، علاجها.

فهذا الصراع السياسي، المدعوم عسكريًا سواء من جانب الجيش الوطني الليبي من جهة، أو من جانب الميليشيات المُسلحة

من جهة أخرى، والناتج عن أزمة سياسية حادة بين تيار محسوب على "الليبراليين"، وبين تيار آخر محسوب على "الإسلاميين"، كان قد زادت حدته، مؤخرًا، خلال العام الفائت (2014)، ما أدى إلى وجود جناحين للسلطة في البلاد، لكل منهما مؤسساته؛ وهو ما ساهم في جَر البلاد - دون أن يشعر أحد - إلى تقسيم جغرافي وإداري على أرض الواقع الليبي.

هكذا، تتبدى بوضوح العوامل الحاسمة في الأزمة التي تمر بها الساحة الليبية..

أول هذه العوامل، معركتان: إحداهما "معركة الكرامة"، التي أطلقها ويقودها خليفة حفتر ضد ميليشيات تدعم التيار الإسلامي؛ والثانية "معركة مطار طرابلس"، التي أطلقتها ميليشيات "فجر ليبيا" ضد كتائب مُناهضة لها.. ما أدى إلى وجود مناصرين لهذا الطرف أو ذاك، تمثل في أشخاص داعمين، ليتحول بعد ذلك إلى مدن بأكملها.

أما ثاني العوامل، فهو وجود برلمانين، يتصارعان على "الشرعية التشريعية" في البلاد: أحدهما "البرلمان" المَنتخب، الذي يعقد جلساته في طبرق (شرق ليبيا)، والذي يحظى باعتراف واسع من القوى الدولية، وكذا معظم الدول العربية؛ والآخر المؤتمر الوطني العام، المنتهية ولايته، والذي عاد ليعقد جلساته في

العاصمة طرابلس، بعد أن تمكنت ميليشيات فجر ليبيا من السيطرة عليها. والملاحظ، هنا، أن كلًا منهما يُصدر قرارات لا تُطبق إلا في المدن التي تعترف به.

وأخيرًا، يأتي العامل الثالث، ذلك المتمثل في وجود حكومتين: الأولى الحكومة، المنبثقة عن البرلمان، وهي، أيضًا، تحظى باعتراف دولي واسع مثلها مثل البرلمان المنبثقة عنه؛ والأخرى الحكومة التي قام المؤتمر بتشكيلها. وكل من الحكومتين لا تحكم إلا في المدن المعترفة بها، ما خلق انقسامًا تنفيذيًا وإداريًا في الدولة الليبية.

فمدن مثل بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق وأجدابيا والبريقة، وكل المدن والقرى في الشرق الليبي، وبعض مدن الوسط، تخضع لسيطرة حكومة "البرلمان"، وتؤيد عملية الكرامة.. في حين أن مدنًا مثل طرابلس ومصراتة وغريان وزليتين وسرت، وكل مدن الغرب الليبي، فيما عدا الزنتان وورشفانة وجادو، تخضع لسيطرة حكومة "المؤتمر" المدعومة من ميليشيات فجر ليبيا.

وبما أن لكل طرف من هذين الطرفين، حكومته وقواته العسكرية ومؤسسة نفطية خاصة به، فإن الرابط الوحيد بين المدن

الليبيـة، إضــافة إلـى حـدود الدولـة الرسـمية، هـو "مصـرف ليبيـا المركـزي" الـذي يمـنح رواتـب حكوميـة لكافـة الليبيـين، وذلـك إلـى حـين صـدور دسـتور ليبـي، مُرتقـب، لعلـه يجمـع ويوحـد الدولـة، والمجتمع، اللذين مزقهما الصراع.

الأمر المُثير للتأمل، في هذا الإطـار، أن المدينـة الوحيـدة التـي لا تخضع لسيطرة أي من الحكومتين، هي مدينة درنة التي يُسيطر عليها ـ منذ سنوات ـ جماعـات إسلامية متطرفـة، أعلنـت مبايعتهـا لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

فـي هـذا السـياق، سـياق الـدائرة المكونـة مـن النقـاط الـثلاث السابقة، أو: العوامل الثلاثة لاستمرار الأزمة الليبية، لنا أن نتصور مدى ما يمثله الوضع المتردي على هذه الساحة من تهديد حقيقـي، ليس لبنية الدولة الليبية، سياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا؛ ولكن، وهذا هو الأهم، مدى ما يمثله ذلك من عامل خطورة علـى الوضـع العـام بالنسبة للدول المجـاورة لليبيـا؛ خاصـة إذا لاحظنـا: الحـدود الليبيـة الطويلة نسبيًا مع هذه الدول، من ناحية؛ ومن ناحية أخـرى، التمـدد القبلي عبر الحدود بين ليبيا وجيرانهـا: مصـر فـي الشرق، وتـونس والجزائر في الغرب، وتشاد والنيجر ومالي في الجنوب.

رغم هذه الصورة القاتمة التي تُسِم الساحة الليبية، والتـي تـدفع إلـى عدم الإجابـة بشكل إيجـابي، علـى التسـاؤل المطـروح حـول:

"لماذا لن تستطع ليبيا تجاوز الإشكالية التي تعاني منها بسهولة".. إلا أن ثمة مؤشرات على الجانب الآخر من الإشكالية، يُمكن أن تُقرِّب هذه الإجابة من التحقق، على الأقل في المدى المنظور. ولعل أهم هذه المؤشرات، هو المؤشر الخاص بالحوار "الليبي – الليبي"، الذي ترعاه الأمم المتحدة؛ وهو المؤشر الذي يُمكن أن يُمثل بارقة أمل على طريق الخروج من الأزمة التي تعصف بالبلاد؛ هذا، في حال نجاحه، وتحققه بشكل إيجابي، يدفع إلى تشكيل "حكومة وطنية" تستطيع أن تدير المرحلة الانتقالية، التي تمر بها ليبيا.

(ب) الدين و"القبيلة"

إذا كانت الميليشيات المُسلحة، وما تبعها من انقسام سياسي حاد على الساحة الليبية، هي من الظواهر التي اتسمت بها هذه الساحة عن ساحات عربية أخرى، في الإطار العام لما أُطلِق عليه "بلدان الربيع العربي".. فإن بروز التيارات الدينية كقوة سياسية مؤثرة في التغييرات التي جرت، لا يختلف كثيرًا عما حدث في تلك البلدان.

والواقع، أن بروز الدين في هذه الثورات، هو مسألة طبيعية.. من منظور أن الدين، باعتباره جزءًا من الموروث الثقافي

والتـــاريخي للشـــعوب، يُعــد رأســـمالًا رمزيًـــا تحتاجـــه الجماعـــة لاستنهاض كل ما لديها من قوة معنوية.

لكن نظـرًا للطـابع المُسلح الذي اتسم بـه التغيير الـذي حصـل علـى السـاحة الليبيـة، فقد تجلـى حضـور الـدين فـي ظهـور كتائـب مُسلحة، منضـوية فـي إطـار "العقيـدة المُوَجِهـة" (الأيديولوجيـة)، "الدينية ـ السياسية". وبالتالي، فإن وجود مثل تلك الكتائب المُسلحة أعطـى لهذه الظـاهرة بُعدًا خطـرًا . إذ، رغـم أن هنـاك مجموعـات شبيهة فـي بلـدان "الربيـع العربـي"، إلا أن الفـارق، هنـا، أن هـؤلاء أقلية، وغير مسلحين؛ ولذا، فإنهم لا يمثلون خطـورة ـ كبـرى ـ فـي هذه البلدان.

أمـا فـي ليبيـا، فـإن هـذه المجموعـات هـي أكثـر خطـورة، لـيس على التماسك المجتمعي؛ ولكن، فضلًا عن ذلك، على الدولـة ذاتهـا. ولنا في تنظيم "داعش"، كمثال، دليل على قولنا هذا..

فهذا التنظيم، في ما يبدو، قد استفاد من الوضع الفوضـوي فـي ليبيا إلى أقصى الحدود؛ فأصبح يسيطر على مدينـة سـرت ـ مسقط رأس العقيد معمر القذافي ـ بمـا فيهـا الشـريط السـاحلي لهـا؛ هـذا بالإضــافة إلــى التمـدد الملاحـظ الـذي حققـه التنظـيم فـي المنطقـة الوسطى من الأراضـي الليبية.

مثل هذا التمدد، يمثل "اختراقًا مذهلًا" من قبـل التنظـيم، بعـدما سيطر علـى كامـل مدينـة سـرت، وصـولًا إلـى بلـدة النوفليـة شـرقًا،

وهو ما يُعادل ـ تقريبًا ـ مائتي كيلو متر من الساحل الليبي؛ وهو، أيضًا، ما يجعل التنظيم قريبًا من مجموعة من الحقول النفطية، تمثل ما يُقارب 70 بالمئة من مخزون البلاد من النفط.

أضف إلى ذلك، أن التنظيم منذ أن ظهر في ليبيا (في: أكتوبر 2014)، يسعى إلى عقد التحالفات مع بعض الميليشيات الأخرى، من أجل التمدد في البلاد؛ في ما عدا ميليشيات فجر ليبيا (الذراع العسكري لجماعة الإخوان المسلمين)، التي يقاتلها لأنه يعتبرها من "المرتدين".

ولعل هذا ما دفع رئيس الوزراء الليبي، عبد الله الثني، إلى التأكيد على أن سيطرة التنظيم على هذه المدينة المهمة، والاستراتيجية، إنما يُعد: "مؤشرًا سلبيًا، سيدفع الشعب الليبي ثمنه، إن لم يتم رفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي، من أجل التصدي له".

اتهام الثني لميليشيات فجر ليبيا بمساعدة تنظيم داعش في السيطرة على مدينة سرت، إضافة إلى مناطق أخرى، يأتي في سياق ما يمكن ملاحظته من أن تنظيم داعش لم يكتف بالتمدد جغرافيًا، بل ضاعف من هجماته الدامية، إلى الدرجة التي جعلت من مدينة مصراتة خط المواجهة الأول، بين التنظيم وميليشيات فجر ليبيا.

لكن المثير في هذا السياق، أن النسبة الأكبر من عناصر تنظيم داعش ليست من الليبيين؛ إذ أن العديدين منهم هم من قدامى المحاربين السوريين، كما أن هناك نسبة كبيرة منهم من تونس، بجانب السودان والعراق.

بل، إن المثير أكثر، أن هذا التنظيم يعد من أكثر التنظيمات دموية، بالنسبة إلى التنظيمات الإرهابية، التي تُمارس العنف، ربما على مستوى العالم. إذ يكفي أن نشير إلى أن التنظيم ـ في ليبيا ـ قام بإعدام 21 من المصريين المسيحيين (في: بداية عام 2015)، كما قام بذبح 28 رهينًا إثيوبيًا (في: فبراير من نفس العام)، إضافة إلى القبض على 86 من المهاجرين الإريتريين المسيحيين.

كل ذلك، رغم أن المعلومات المتوافرة عن أعداد عناصر التنظيم، تؤكد أنها أعداد ليست بحجم ما يقوم به التنظيم من عمليات يمارس من خلالها العنف والإرهاب. فهناك حوالي 2000 من مقاتلي داعش في مدينة سرت، وحوالي 700 من مقاتليه في مدينة صبراتة التي تقع في الركن الشمالي الغربي من ليبيا (على بعد 41 ميلًا فقط من طرابلس).

في ما يعنيه، يعني هذا أن تنظيم داعش يمثل "قنبلة موقوتة" في ليبيا، بل إنه بمثابة تهديد حقيقي لوحدة الأراضي الليبية؛ من حيث كونه أحد العوامل الرئيسة التي يمكن ـ نقول: يمكن ـ أن تدفع

إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات.. والغريب، أن ذلك يتم على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، الذي يُعَد ـ الآن ـ الوصي على ليبيا.

في هذا الإطار، نؤكد ـ من جديد ـ على أن الطابع المُسلح الذي اتسم به التغيير الذي حصل على الساحة الليبية، كان قد تجلى بحضور الدين في ظهور كتائب مُسلحة، منضوية في إطار "العقيدة المُوَجِهة" (الأيديولوجية)، "الدينية ـ السياسية".. ومن ثم، فإن النتيجة المنطقية على هذا الجانب تتمثل في ضرورة أن تحدث نقلة نوعية في ميزان القوة العسكرية بين الدولة الليبية، وظاهرة الكتائب الدينية المُسلحة، وذلك من أجل أن يتم فك الارتباط بين هذه الظاهرة وبين السلاح.. وهو أمر ليس بالمستحيل، خاصة أن النظرة العامة لمثل هذه الكتائب قد تغيرت، وأصبحت الأغلبية من الليبيين تنظر إليها على أنها قوة مسلحة مُخيفة، تُريد أن تفرض على المجتمع تصوراتها، وتمارس العنف والاغتيال ضد من تعتبرهم خصومها.

وهكذا، فما لم تتم هذه النقلة النوعية في ميزان القوة، فإن الساحة الليبية سوف تعاني الفوضى والانفلات الأمني، لفترة من الزمن؛ وهو ما سوف يؤثر، بلا شك، في إمكانية أن تستطيع "لجنة الستين" إنجاز مهمتها في صياغة مشروع دستور ليبي جديد، خلال الفترة الزمنية المُقررة لها.

من جانب آخر، ظهر إلى جانب الدين، وتشكيل كتائب مُسلحة تنطلق من "الرؤية الإسلامية ـ السياسية"، عنصرًا آخر كان له، أيضًا، دور فاعل في حالة الانفلات الأمني الواضح على الساحة الليبية؛ وهو العنصر الذي يتمثل في المناطقية والجهوية والقبلية.

ففي موازاة الكتائب "الدينية" المُسلحة، أنتجت الحرب التي دارت رحاها ضد نظام القذافي، تشكيلات أخرى تنتمي إلى المدن والمناطق التي تحمل أسماء القبائل الليبية، وتتسمى بأسمائها. ومن ثم، فإن بروز دور القبيلة على الساحة الليبية إنما يُعتبر، مثله في ذلك مثل دور الدين، مسألة طبيعية،وذلك من حيث إن القبيلة تُعد أحد أبرز مكونات المجتمع الليبي؛ فهي قديمة قدم التاريخ الليبي، ولا تخلو منطقة في ليبيا من قبيلة يتفاخر أفرادها بالانتماء إليها.

إلا أن ما ساعد على تجذر ظاهرة القبيلة الليبية، هو خلو ليبيا خلال فترات طويلة في تاريخها، من وجود دولة عضوية تربط أطراف المجتمع في مختلف مناطقه؛ دولة تستطيع إنجاز "الاندماج الوطني" بين القبائل . . فكان ذلك أحد أهم الأسباب في تضاعف أهمية الوظيفة التي تُؤديها العصبية القبلية في حياة أفرادها والدفاع عنهم، في ظل غياب سلطة مركزية قوية تفرض الأمن وهيبة الدولة على كامل إقليمها.

وبدلاً من أن يعمل نظام القذافي على تحقيق الاندماج الوطني بين القبائل الليبية، عمل على تسييس القبيلة الليبية عن طريق ما

كان يُعرف بالروابط الاجتماعية؛ وهي، في واقع الأمر، عملية "مأسسة" للقبيلة، لكي تكون في خدمة النظام، من خلال إعطائها أدوارًا في مؤسساته السياسية، مثل المؤتمرات واللجان الشعبية. وقد كان ذلك تجذيرًا لظاهرة القبيلة، ودورها كـ"مظلة اجتماعية" بالنسبة إلى أفرادها.

وبالتالي، فإن النتيجة المنطقية على هذا الجانب، هي ضرورة أن تحدث نقلة نوعية في ميزان القوة الاجتماعية بين الدولة الليبية، وظاهرة القبيلة، وذلك من أجل أن يتم تحويل الانتماء القبلي في المجتمع الليبي، إلى الانتماء الوطني، عبر التفعيل التدريجي لمسألة الاندماج الوطني؛ وهو أمر ليس بالمستحيل، خاصة ان دور القبيلة يُمكن أن يتضاءل في حياة المواطن الليبي، كلما ازداد الوعي، وظهرت بدائل أخرى يمكن أن تحل محل "القبيلة"، أو على الأقل: تحد من دورها النافذ، مثل: مؤسسات المجتمع "المدني" والأحزاب السياسية.

وهكذا، فما لم يتم تغليب الانتماء إلى الوطن الليبي، ليتوارى خلفه الانتماء إلى القبيلة، سوف تظل الساحة الليبية على حالها من إصرار كل قبيلة، تبعًا لحجمها وإمكاناتها التسليحية وعدد أفرادها وأماكن انتشارهم، في الحصول على بعض المزايا السياسية والاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية؛ وهو ما سوف يؤثر، بلا شك، في كيفية صياغة مشروع الدستور الليبي.

في هذا السياق، يبدو أن تحول الدين والقبيلة إلى قوتين تحملان السلاح، في ظل الضعف الذي تبدو عليه "الدولة الليبية"، سوف يُمثل المشكلة الكبرى في إنجاز مشروع الدستور الليبي الجديد. وحتى في حال استطاعت لجنة الستين إنجاز مهمتها، خلال المدة المقررة لعملها، وهذا محل شك كبير، فسوف يخرج مشروع الدستور ليُمثل التوجهات التي تفرضها القوى الأكثر تأثيرًا في الساحة الليبية.

(ت) التدخل "الغربي"

لعل من الأمور الأكثر إثارة، بل ويدعو إلى الاستغراب والدهشة، في آن، هو التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بعد خمسين شهرًا من تدخل الـ"ناتو" عسكريًا في ليبيا (السبت: 18 أبريل 2015).. فقد اتهم أوباما "بعض الدول العربية"، مُخصِصًا ومُحدِدًا ـ دون تسمية ـ "الخليجية" منها، بـ: "تغذية لهيب الصراع في ليبيا".. والأهم، أنه دعا هذه الدول لأن: "تساعد في خفض لهيب الصراع الآن"؛ وكذلك: "المساعدة في تهدئة الوضع السياسي الفوضوي في ليبيا".

هكذا، ألقى أوباما الكرة في الملعب العربي عمومًا، والخليجي خصوصًا، في ما يتعلق بالوضع المتدهور في ليبيا. ولم يكتف

أوباما بذلك، بل قدم النصيحة، مؤكدًا على أن: "أي عمل عسكري خارجي لن يكون كافيًا للمساعدة في تخفيف التوترات في هذا البلد الذي تمزقه الحرب".

لم يتذكر أوباما، إذًا، أو حاول ألا يتذكر، أن العمل العسكري الخارجي، الذي أدخل ليبيا إلى ساحة هذه الحرب التي تكاد أن تُمزق البلاد، هو حلف شمال الأطلنطي نفسه، عندما تدخل عسكريًا في ليبيا، منذ أكثر من خمسين شهرًا (قبل تصريح أوباما)، ثم تركها لتنشغل في حروب وصراعات داخلية، واضعًا نصب أعينه العودة إلى هذه الساحة بموقعها المتميز استراتيجيًا، ومواردها التي يحتاج الغرب إليها، هذا في حال أن خرجت الأزمة الليبية عن "السيطرة".

والواقع، أن هذا ليس كلامًا نُريد به إلصاق التهمة بالغرب، أو بقوته العسكرية المتمثلة في "ناتو".. ولكنه محاولة لقراءة ما وراء السطور في تصريحات أوباما.

ولنا، هنا، أن نتأمل إشارة أوباما إلى أن: "هناك حاجة لحل سياسي في ليبيا، الغنية بالنفط المطلة على البحر المتوسط"، وما تُمثله هذه الإشارة من دلالات ليست في حاجة إلى تعليق.. لنا، أيضًا، أن نلاحظ إشارة رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو ريتينسي، الذي شارك أوباما في المؤتمر الصحفي، في البيت الأبيض

الأمريكي، حينما أشار إلى أنه: "يجب وقف الحرب الأهلية في ليبيا، لو أُريد وقف تدفق آلاف المهاجرين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا"، وما تُعبر عنه هذه الإشارة من محاولة ريتينسي إثارة المخاوف الأوروبية حول إشكاليات "الهجرة غير الشرعية"، وما تمثله من مخاطر على الدول الأوروبية في وسط أوروبا، مثلها مثل المخاطر التي تمثلها على الدول الأوروبية المُشاطئة للبحر المتوسط.

في هكذا سياق، يبدو أن القوى الغربية عمومًا، والولايات المتحدة بشكل خاص، تحاول التملص، أو تحديدًا: التنصل، من مسؤولياتها تجاه ما يحدث على الساحة الليبية، من فوضى وعدم استقرار وتشاحنات داخلية ومواجهات عسكرية؛ بل، وتحاول أن تتناسى مسؤوليتها ـ لا ندري كيف(!!) ـ تجاه ما حدث ومايزال يحدث.. لتدفع الكرة إلى الجانب العربي، لتحميله المسؤولية، ولتحميله ـ في الوقت نفسه ـ تكاليف الحل المنشود: "الحل السياسي".

هنا، لا يُمكن صرف النظر عن أن الأزمة الليبية قد دخلت فعليًا على خطوط التماس لاستراتيجيات الدول الكبرى الخاصة بهذه المنطقة من العالم.. بل، لا يُمكن غض البصر، في الوقت نفسه، على أن الملامح المستقبلية لهذه الأزمة، ومن ثم مستقبل

الدولـة الليبيـة ذاتهـا، إنمـا تتـداخل فيهـا عوامـل كثيـرة، متشـابكة ومعقدة، مـن بينهـا "التـدخل الغربـي"، وهـو مـا يُلقـي علـى المشـهد بحالة من الضبابية وعدم الوضوح.

وفـي مـا يبـدو، فـإن الوضـع فـي ليبيـا بـات يُمثـل تهديـدًا للأوروبيين، بسبب وجـود تنظيمـات "سـلفية جهاديـة"، فضـلًا عـن تصـدير الهجـرة غيـر الشـرعية؛ هـذا بالإضـافة إلـى احتمـال وجـود نقص حاد في إمدادات الغاز والنفط لبعض دول الاتحاد الأوروبي، أبرزهـا إيطاليـا، بسـبب سـيطرة الميليشـيات المُسلحة علـى مرافـئ وحقول تصديرهما.

ولعل هذا ما دفع برئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو رينتسي، في مؤتمر صحافي له مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أثناء زيارته للقاهرة (السبت: 2 أغسطس 2014)، إلـى التصـريح بـأن: "الوضـع فـي ليبيـا يحتـاج إلـى تـدخل سـريع وقـوي لوضـع حـد للعنف".. ومؤكدًا، في الوقت نفسه، على أن بلاده: "ستطرح مسألة ليبيا على طاولة المناقشات في قمـة حلف شمال الأطلسي [نـاتو]، المقررة بعد شهر".

والملاحـظ، هنــا، أن تصــريح رينتســي إنمــا يُمثــل "الأول" لمسـؤول أوروبـي يتحـدث بشـكل واضـح عـن ضـرورة "التـدخل السـريع والقـوي" فـي ليبيـا؛ فضـلًا عـن أنـه أطلـق التصـريح مـن

العاصمة المصرية، وهو ما يُعطي دلالات واضحة على النية الأوروبية في التعامل مع الأزمة الليبية، خاصة وأن التصريح، نفسه، يأتي متواكبًا مع سحب الرعايا الأوروبيين والأمريكيين من ليبيا، بعد احتدام المعارك حول مطار طرابلس من جانب، وفي مدينة بنغازي من جانب آخر.

أضف إلى ذلك، أن تصريح رينتسي إنما يأتي على خلفية ما اعتادت عليه الصحافة الغربية عمومًا، والأوروبية خصوصًا، منذ فترة، من اتهامها دول كبرى ساهمت في مساعدة "الثوار" الليبيين على الإطاحة بالقذافي، ونظام حكمه، بـ"إهمال" ليبيا وتركها تواجه مصيرها.

صحيفة "الغارديان"، كمثال، أشارت منذ أيام (الثلاثاء: 29 يوليو 2014)، إلى أن الرئيس الفرنسي الحالي، فرانسوا هولاند "لا يكاد يأتي على ذكر ليبيا، وكذلك الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي كان دائمًا فاتر الحماسة في تأييد التدخل فيها".. وانتقدت الصحيفة رئيس الوزراء البريطاني، دافيد كاميرون، الذي: "لا يبدو مهتمًا بالأزمة المتفاقمة، في البلد الذي افتخر ذات مرة بزيارته شخصيًا".

أيضًا، تناولت صحيفة "ديلي تلغراف"، كمثال آخر، في اليوم نفسه، كيفية تدخل الغرب لإنقاذ ليبيا، ثم تخليه عنها وتركها

لمصيرها الحالي. وأكدت الصحيفة أنه: "بعد انسحاب الأمريكيين والبريطانيين منها، يواجه كاميرون الآن تساؤلات بشأن ما تفعله بريطانيا للبلد الذي كنا سببًا في تشكيل أزمته".

والأمثلة على الاتهامات التي تتهم بها الصحافة الغربية المسؤولين الأوروبيين، كثيرة.. فقد سبقت صحيفة "لوموند" الفرنسية الجميع، وعنونت افتتاحيتها (الأربعاء: 19 مارس 2014)، بعنوان ذي دلالة: "ليبيا بلد يتخلى عنه الجميع"؛ وذلك في إشارة إلى الدول التي ساهمت في الإطاحة بنظام القذافي، وبقيت شاهدة على فوضى غير مسبوقة.

فهل تخلى الغرب فعلًا عن ليبيا.. أم أن تصريح رئيس الوزراء الإيطالي يؤشر إلى أن هناك إعداد لسياسات غربية جديدة، إزاء ما يجري على الساحة الليبية(؟!).

في إطار تراجع الدور الأمريكي حول العالم، لا يُتَوَقع للولايات المتحدة، في ظل إدارة أوباما، تقديم رؤى استراتيجية حول ليبيا. وفي ما يبدو، فإن الولايات المتحدة تركت المسألة برمتها إلى الاتحاد الأوروبي، فيما يشبه تاريخيًا تخلي القوى الكبرى (بريطانيا، فرنسا)، عن دورها، بعد الحرب العالمية الثانية، لصالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط؛ من منظور أن

الولايات المتحدة تثق كثيرًا في إيطاليا، كدولة تُعتبر "حليفًا وشريكًا استراتيجيًا" لليبيا، حيث تتوغل إيطاليا هناك عبر شركة "إيني" الإيطالية الحكومية.

ولعل هذا، نفسه، ما يوضح "أحد الأسباب المُهمة" في التحرك الإيطالي إلى القاهرة، وتصريح رئيس وزراء إيطاليا منها بضرورة "التدخل السريع والقوي" في ليبيا؛ خاصة وأن إيطاليا هي البلد الأقرب تاريخيًا واقتصاديًا وأمنيًا لليبيا.

البلد الأوروبي الآخر، الذي يبدو أنه سيكون له دور في التدخل في الأزمة الليبية، هو فرنسا.. التي تعتبر ليبيا المدخل الرئيس لها بالعمق الأفريقي، وذلك في محاولة استغلال إرث القذافي السابق بأفريقيا، وما خلفته ليبيا بالقارة السمراء من استثمارات ضخمة؛ هذا، فضلًا عن أنها البلد الذي كان محتلًا للجنوب الليبي، ويعرف خبايا تلك المنطقة وكيفية التعامل مع القادة المحليين، من تبو وعرب وطوارق، وخلق فراغات بين هذه المكونات للاستفادة منها. إذ أن فرنسا تستخدم الملف الليبي لصالح مشروعها الاقتصادي والأمني بأفريقيا.

أضف إلى ذلك، بريطانيا.. التي لها، بالتأكيد، طموحات بالعودة إلى شمال أفريقيا من البوابة الليبية، حيث تُريد لشركاتها

ومستثمريها أن يكون لهم موطئ قدم ببلد به فرص جيدة للاستثمار، في حال توافر الأمن. ومن ثم، لا مناص لبريطانيا من أن تكون شريكًا في صناعة الحد الأدنى من الاستقرار في ليبيا.

أما ألمانيا.. فليس لها إرث استعماري بالمنطقة، وسياستها الخارجية تجاه ليبيا، والشمال الأفريقي عمومًا، محدودة الطموح؛ حيث تتركز رؤاها الخارجية على شرق أوروبا مجالها الحيوي تحديدًا. لكنها، في الوقت نفسه، تطمح للمنافسة الاقتصادية والدخول كشريك مهم لأفريقيا عبر ليبيا، ومنافسة الصين التي تعمل بصمت تام في مناطق نفوذ الغرب القديم.

وهكذا، يبدو أن ثمة سياسات متعارضة لكبرى دول الاتحاد الأوروبي بليبيا، وهي سياسات جزئية متعارضة فيما بينها، تستخدم فيها كل دولة قدراتها لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

ويبقى بعد ذلك، روسيا؛ حيث يقف الاتحاد الأوروبي مذهولًا أمام جرأة بوتين، والذي يعتقد أن روسيا أخلت مكانها بليبيا للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بقدر كبير، وألمانيا بقدر أقل، وذلك في مقابل ألا يلعب الأوروبيون في ملعب روسيا الأوكراني الاستراتيجي.

وهنا، لا يبدو أن ثمة مقاربات سياسية ذات ملامح عقابية يستطيع بها الاتحاد الأوروبي ردع روسيا في الوقت الحالي،

فالأوراق المتناثرة بين الفريقين بسوريا وإيران وأوكرانيا وليبيا والعراق ولبنان، لا تسمح لأي منهما أن يكون الفائز الأوحد، إنها أشبه بسايكس بيكو غير مُعلنة، لا تفرضها المفاوضات بعد حروب منهكة، بل يفرضها الاقتصاد المنهك واختبار أي الطرفين أقدر على تحمل تبعات التحرك العسكري.

في هذا السياق، فإن ليبيا لم تستقر داخليًا بعد، وبالتالي من الصعب التكهن بسياسة خارجية ليبية لها مواقف محددة من هذه الخارطة المعقدة والمتشابكة؛ ولذا، ستظل ليبيا المجال الحيوي لصراع الدول الأوروبية الكبرى الأربعة (إيطاليا، بريطانيا، ألمانيا.. وفرنسا).. لكن يبدو أن المشروع الفرنسي هو الأخطر على ليبيا، كونه مشروعًا يقوم بالأساس على توتير المنطقة وجعلها محل اتهام دائم.

(ث) اليمن.. الفواعل الثلاثة

يبدو أن تسمية "اليمن السعيد" التي كانت تُطلق على اليمن إلى ما قبل ستينات القرن الماضي، أصبحت من مُخلفات القرن العشرين؛ بل، ربما، أصبح هذا البلد العربي، الذي يتحكم عبر موقعه الاستراتيجي، في أهم الممرات البحرية على طريق التجارة العالمية، أقرب إلى أن يكون "غير سعيد" بالمرة.

إلا أن قولنا الأخير، هذا، وإن كان ينطبق على الواقع الحالي في اليمن، من منظور تفاقم الأزمة الإنسانية لليمنيين، بعد سنوات من الصراعات الداخلية، وتمدد الأذرع الخارجية إلى الداخل اليمني؛ فهو، في الوقت نفسه، يطرح العديد من التساؤلات حول المستقبل.. مستقبل اليمن بعد "عاصفة الحزم"، التي يشنها تحالف من عشرة دول، تقوده المملكة العربية السعودية، ضد أهداف للحوثيين والنظام السابق في اليمن.

ضمن أهم هذه التساؤلات: ما هي ملامح ذلك المستقبل؟.. وكيف يُمكن للقوى الإقليمية أن تؤثر في رسم هذه الملامح؟.. ثم، ما هي الخطورة التي يُمثلها استمرار تغلغل القوى الإسلامية التقليدية (الإخوان المسلمين)، والمتطرفة (داعش، والقاعدة.. وغيرهما)، على هذا المستقبل؟.. وأخيرًا، ما هي الأدوار المتوقعة، أو التي يُمكن توقعها، للقوى اليمنية الداخلية، سواء القوى السياسية، أو القوى التقليدية المتمثلة في القبائل(؟!).

وهنا، لنا أن نتناول القوى هذه، كـ"فواعل"، على هيئة رؤوس أقلام تشير ـ ربما ـ أكثر مما تُبرهِن على ما نود أن نقوله..

بالنسبة إلى القوى الإقليمية.. يبدو أنه من النافل القول: إن "عاصفة الحزم" (التي انطلقت في: 26 مارس 2015)، ضد ميليشيات الحوثيين، التي تتلقى الدعم داخليًا من القوات العسكرية

للـرئيس المعـزول علـي عبـد الله صـالح، وخارجيًـا مـن إيـران وحلفاؤها من بعض العرب وبعض القوى الدوليـة.. هذه العاصفة، سوف تخلـق، ولاشك، واقعًـا إقليميًـا جديـدًا، لـه صـراعاته كمـا لـه تحالفاته.. ومن ثم، فإن مستقبل اليمن (الدولة العربية الوحيدة التـي لم يتم احتلالها من قبل)، سوف يبقى أسيرًا لسمات هذه التحالفات و تأثير تلك الصراعات.

بعبارة أخرى، يبدو أن ملامح المستقبل اليمنـي سوف تتحدد بنـاءً علـى نجـاح عاصـفة الحـزم فـي إلحـاق الهزيمـة بـالحوثيين وحلفائهم في الداخل؛ أو، على أقل تقدير، في قدرتها علـى تقليص أدوارهم في الداخل اليمني إلى الحد الأدنى الممكن. وبالتالي، خلـق معادلة توازن جديدة داخل اليمن، لصـالح الإرادة الشعبية اليمنيـة، التـي طغـى عليهـا الحوثيـون وحلفـاؤهم مـن أنصـار علـي عبـد الله صالح.

صـحيح أن سيولة التفـاعلات التـي تشـهدها المنطقـة العربيـة، ومنطقة جوارها الجغرافي "الشرق أوسطية"، تزيد من ضبابية أي يقين بخصـوص الواقـع الجديد الذي ستخلفه عاصـفة الحـزم، علـى مستوى المنطقة كما على مستوى الساحة اليمنية.. إلا أنه يبقى من الصـحيح، أيضًـا، أن الفرصـة التـي توفرهـا هـذه العاصـفة لخلـق معادلة التوازن الجديدة في الداخل اليمني، هي فرصة مواتية.

يؤكد هذا، أن الحليف الإقليمي الرئيس الداعم للحوثيين (إيران)، هي ـ واقعيًا ـ مجرد قوة إقليمية، ولا تستطيع التدخل في أكثر من ساحة عربية في وقت واحد؛ هذا، فضلًا عن أن درجة اهتمامها بمنطقة جوارها الجغرافي (العراق، ثم سوريا)، تأتي لتتقدم على اليمن، من منظور السياسة الخارجية الإيرانية.

بناءً على ذلك، لنا أن نلاحظ أن تحرير عدن، وتوجيه ضربة إلى الحوثيين وقوات صالح، من جانب قوات الرئيس هادي والجماعات والقبائل من "المقاومة الشعبية"، بل وخروج الحوثيين من المحافظات الجنوبية، إنما تُمثل الخطوة الأساسية التي وفرتها عاصفة الحزم، في خلق معادلة التوازن الجديدة في الداخل اليمني.

وفي تصورنا، أن مثل هذه الخطوة سوف تساهم في خطوات أخرى، أهمها: تراجع الإعلان الدستوري الذي أعلنته جماعة "أنصار الله" (الحوثيون)، وتراجع كل ما ترتب عليه من إجراءات وقرارات؛ هذا، فضلًا عن الاستعداد للتعامل الإيجابي من جانب القوات المتحاربة، على الأرض اليمنية، مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي كان أخرها القرار رقم 2216.. وكذا، تفعيل مخرجات الحوار الوطني، الذي جرى على مدى أكثر من عام (2013 – 2014)، تحت رعاية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وتبقى الخطوة الأهم، وهي أن تتكفل دول مجلس التعاون الخليجي، بالتنسيق في ما بينها، بتنفيذ برنامج إعادة إعمار ما

خلفته الحرب اليمنية الحالية، والحروب السابقة. وهي خطوة، في تصورنا، سوف تُقدِم عليها دول المجلس من منظور المصالح الاستراتيجية والاستثمارية الخليجية؛ إذ أن اليمن ـ من الجانب الجغرافي والاستراتيجي ـ يُمثل "الفناء الخلفي" لمنطقة الخليج العربي.

أما بالنسبة إلى القوى الإسلامية.. ففي ظل الخطوات المتسارعة للأطراف الدولية والإقليمية، لحجز مواقعها في تركيبة اليمن الجديدة، يبدو بوضوح أن القوى الإسلامية سوف تُمثل ركنًا أساسيًا في التأثير على هذه الخطوات، وعلى مستقبل اليمن بالتأكيد.

في هذا الإطار، لنا أن نلاحظ ما تُخطط له جماعة الإخوان المسلمين "فرع اليمن"، وما تريده من دور في الساحة اليمنية؛ وهو الأمر الذي يطرح تساؤلات كثيرة بعد سلسلة التجارب التي مرت بها دول عربية، لاسيما مصر وتونس.. وحاليًا ليبيا.

صحيح أن جماعة الإخوان باتت طرفًا داعمًا لتحالف عاصفة الحزم، وذلك من حيث إن الإخوان كانوا مستهدفين من الحوثيين، ومن علي عبد الله صالح والقوات الموالية له.. إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن هذه الجماعة كانت ـ بشكل أو بآخر ـ شريكًا دائمًا في الحكم، طوال الأربعة عقود الماضية، إلى الدرجة التي

وصلت فيها إلى أن تتمكن من الاستحواذ على أكثر من "ثلاثة أرباع" (حوالي 75 بالمئة)، مديري الوزارات ، قبل خروج صالح من الحكم. إلا أنه، بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء (في: 26 مارس 2014)، ومع استمرار عاصفة الحزم، فقد تم التخلص ـ بشكل كبر ـ من نفوذ الإخوان وتمددهم في مفاصل الدولة اليمنية.

ولعل هذا الجانب، تحديدًا، ما يدفع إلى تصور أن يتم التقارب في ما بين الإخوان المسلمين وبين تيارات "السلفية الجهادية" (داعش، والقاعدة.. وفروعهما). مثل هذا التقارب، المتوقع، سوف يضع مستقبل الساحة اليمنية أمام احتمال التحدي والتصعيد من جانب هذه التيارات؛ وذلك من منظور خشيتها من الانحسار والهزيمة، فضلًا عن رؤيتها ـ التي تتحرك من أجلها ـ في فرض نظام إقليمي بديل للنظام العربي الراهن، المتهالك، أي: نظام "الخلافة الإسلامية".

ربما يرى البعض أن مثل هذا التحالف هو مرهون بحل الخلافات العقائدية والفكرية بين تيارات "السلفية الجهادية" وبين الإخوان.. وربما يُضيف البعض الآخر، أنه احتمال ضعيف، نتيجة الصراع على قيادة الجهاد في العالم بين تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، وبين تنظيم "القاعدة".. لكن، في تصورنا، وبناءً على خبرة الأحداث التي شهدتها ساحات عربية أخرى من قبل، فإن

المصالح "التنظيمية" سوف تجعل من التقارب بين هذه التيارات احتمالًا أقرب إلى التحقق.

وفي حال تحقق مثل هذا التقارب، وهو في تصورنا ممكن.. فإنه لن يؤثر، فقط، على ملامح المستقبل اليمني؛ ولكن، إضافة إلى ذلك، سيكون قادرًا على إرباك الأدوار العربية بشكل خاص، والأدوار الإقليمية عمومًا، في التأثير على ماجريات صنع المستقبل اليمني.

ومن ثم، فإن الدول الخليجية الفاعلة، على الساحة اليمنية، عليها الحذر - كل الحذر - في التعامل مع تلك التيارات في المجمل، وجماعة الإخوان المسلمين بالأخص.. حيث أثبتت التجارب، في مصر وتونس وليبيا (ناهيك عن السودان)، عقم، بل وفشل، المراهنة عليهم.

ويتبقى، أخيرًا، القوى الداخلية.. وأهمها، في ما عدا الحوثيين وأنصار علي عبد الله صالح، القوى السياسية، والقبائل اليمنية.

في ما يتعلق بالقوى السياسية، فإن التجاذبات والتقاطعات في ما بينها، سوف تدفعها إلى التراجع على سلم التأثير في رسم ملامح المستقبل اليمني. يؤكد هذا، الاختلافات التي أدت إلى عدم اكتمال الحوار، بين هذه القوى، تحت رعاية الرئيس هادي. وفي

ما يبدو، فما تزال وجهات نظر هذه القوى متباعدة (الحراك الجنوبي، ودعوته إلى انفصال جنوب اليمن.. أحد الأمثلة ذات الدلالة).

أما في يخص القبائل اليمنية، فبعد أن تراجع دورها بسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، ومعظم المحافظات الشمالية، وسقوط معاقل كبرى القبائل اليمنية (قبيلة آل الأحمر)، في حاشد، يبدو أن الدور قد عاد إلى ملعب القبائل اليمنية بعد انطلاق عاصفة الحزم.. هذا، بالرغم من المحاولات التي تجري، من جانب قوى محلية وعربية وإقليمية، في تفكيك القبائل الكبرى في اليمن: قبائل حاشد وبكيل في الشمال، وقبائل مأرب وشبوة والجنوب.

ولنا أن نلاحظ، هنا، أن دور القبائل كان قد تصاعد أكثر مما كان سابقًا.. إذ أن الضربات الجوية التي نفذتها "قوات التحالف" لم تتمكن من إبعاد الحوثيين عن المناطق التي سيطروا عليها، وممارستهم لدور السلطات الحكومية؛ بل، تطلب الأمر قوات برية من رجال القبائل في مأرب، وشبوة، وحضرموت، وعدن.. وغيرها من المدن اليمنية.

يؤكد، هذا، أن الجيش اليمني أصبح مفككًا ومنقسمًا؛ بل إن ما يُقارب ثمانون بالمئة من قواته، هي تحت سيطرة الحوثيين، وقوات الحرس الجمهوري الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح؛

في حين لا يُساند الرئيس هادي سوى بعض الكتائب والألوية الجنوبية في عدن ومأرب وشبوة.. ومن ثم، لن تنجح هذه القوات في التقدم إلى العاصمة اليمنية، صنعاء، إلا بمشاركة فاعلة من رجال القبائل.

وهكذا، يبدو أن القبائل اليمنية سوف يكون لها دور في رسم ملامح المستقبل اليمني.. أكثر بكثير من القوى السياسية التي ما تزال تتناحر في ما بينها على مجموعة من المناصب، ومقاعد النظام المُرتقب.

في هذا السياق.. يبدو أن المستقبل اليمني سوف تتوقف ملامحه على كافة التشابكات والتفاعلات، في ما بين تلك القوى (الفواعل)، الثلاث: الإقليمية والإسلامية والداخلية.

وهو ما يعني أن القوى العربية الفاعلة على الساحة اليمنية، وخصوصًا الإمارات والسعودية، إضافة إلى مصر، عليها دور كبير في إخراج اليمن من أزمته الحالية، التي تتسم بـ"العنف الداخلي"، ودفعه إلى الاستقرار.. لا نقول هذا من المنظور العروبي، وإن كان هذا ضروريًا، للحفاظ على الحد الأدنى من المنظومة العربية؛ ولكن نقوله، فضلًا عن ذلك، من منظور المصالح الاستراتيجية لهذه الدول.

ثالثًا...

"الثورات" العربية.. نماذج "تفكيك الدولة"

ثالثًا...

"الثورات" العربية.. نماذج "تفكيك الدولة"

ربما كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس، أول من استخدم تعبير "الشرق الأوسط الكبير"؛ وذلك بعد صدور أول مخطط مكتوب من وزارة الدفاع الأمريكية، ومستشار الأمن القومي، بريجينسكي، في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر. وقد نُقِل عن هذا الأخير، بريجينسكي، قوله: "إن المطلوب إشعال حرب خليجية ثانية، تستطيع الولايات المتحدة توظيفها لتصحيح اتفاقية سايكس – بيكو، وتنفيذ خطة برنارد لويس القاضية بتقسيم 18 دولة عربية إلى مجموعة دويلات صغيرة".

ولم يكن بريجينسكي يتحدث عن مجرد فكرة أو مشروع قدمه برنارد لويس، ولكنه أشار إلى "خطة لويس"، تلك التي أقرها الكونغرس الأمريكي بالإجماع (في: عام 1983)، وتم بذلك تقنينها كـ"خطة"، واعتمادها في ملفات السياسة الخارجية الأمريكية الاستراتيجية، منذ ذلك الحين، ولسنوات قادمة.

ومن بين الوثائق التي تحدثت عن هذه الخطة، أيضًا، الوثيقة التي نشرتها مجلة "القوات المسلحة" تحت عنوان: "حدود الدم"، التي وضعها الجنرال المتقاعد رالف بيترز (في: عام 2006)..

وهي الوثيقة التي تشير إلى أن: "بلوغ هذه الغاية سيتم عبر سلسلة نزاعات محلية وإقليمية، يؤدي عنفها، في النهاية، إلى التخلص من حدود 1916"؛ أي الحدود التي رسمها الديبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، ونظيره البريطاني مارك سايكس، وحملت اسمَيهِما، منذ منتصف العقد الثاني من القرن العشرين الماضي.

ومثلما كانت كونداليزا رايس، أول من استخدم تعبير "الشرق الأوسط الكبير"، فقد كانت، أيضًا، أول من أذاع تعبير "الفوضى الخلاقة"؛ وذلك عندما سُئِلَتْ عن الفوضى التي يُمكن أن يولدها التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.. حينها قالت: "إن الوضع الحالي ليس مستقرًا، وإن الفوضى التي تُنتجها عملية التحول الديمُقراطي في البداية، هي فوضى خلاقة، ربما تُنتج في النهاية وضعًا أفضل من الذي تعيشه حاليًا".

بهذا التصريح الذي أدلت به مُستشارة الأمن القومي، ووزيرة الخارجية الأمريكية، في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، اعتبر البعض أن كونداليزا رايس هي "مهندسة" الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط.. لكن الحقيقة أن هذه الفكرة، التي تُمثل واحدة من أهم الاستراتيجيات الأمريكية الخاصة بالمنطقة، تعود إلى مايكل ليدن، الخبير والمفكر الاستراتيجي الأمريكي في معهد "أمريكا إنتربرايز"، الذي كان أول من صاغ مفهوم هذه النظرية (في: عام 2003).

لقد وضع ليدن هذه الرؤية كـ"خطة جديدة" للولايات المتحدة الأمريكية، وكمقترح من أجل إدارة أهم المناطق حساسية في العالم، وهي منطقة الشرق الأوسط، بعد أن لاحظ ارتباك السياسة الأمريكية في هذه المنطقة، وأعطاها تسميات مرادفة، منها: "التدمير والبناء"، "الفوضى البنَّاءة"؛ وذلك في المشروع الذي وضعه تحت مُسمى "التغيير الكامل في الشرق الأوسط"، وفقًا لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم، ثم إعادة البناء.

في هذا السياق، يحاول البعض ممن تكسبوا في ظل أنظمة حكم عربية استبدادية سابقة، تشويه ثورات الربيع العربي، ووصفها بأنها مجرد مؤامرة أمريكية لتنفيذ خطة لويس واستراتيجية ليدن.. وعلى رأس هؤلاء يأتي وزير الداخلية المصري الأسبق، حبيب العادلي، الذي حاول في إحدى جلسات محاكمته تصوير ثورة الشباب المصري (في: 25 يناير 2011)، بأنها "مؤامرة".

وإذا استعرنا مقولة: "ليس كل التاريخ مؤامرة، ولكن المؤامرة موجودة في التاريخ".. يمكننا القول بأن نقطة انطلاق "الشرق الأوسط الكبير" كانت قد تمثلت في الاجتياح الأمريكي للعراق، قبل أن تنطلق ثورات الربيع العربي بأكثر من عشرين عامًا؛ أما الإفصاح عن "الفوضى الخلاقة" فقد كانت في لبنان.. ولم يكن العراق أو لبنان ضمن الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي.

لكن هذا لا ينفي أن مُخططي السياسة الأمريكية لم يستفيدوا من هذه الثورات، من أجل تنفيذ استراتيجية "الفوضى الخلاقة" لتحقيق الهدف الأكبر في "الشرق الأوسط الكبير".. ومن ثم، يصبح الأمر، الجدير بالتأمل والانتباه، في آن، هو: الكيفية التي نجحت بها فكرة الفوضى في دولة مثل ليبيا، في حين أنها فشلت في دولة مثل تونس(!!).. ولن نتحدث، هنا، عن مصر التي استطاعت أن توقف، بعد ثورة 30 يونيو، سيل المحاولات الأمريكية، سواء في تنفيذ الاستراتيجية، أو في تحقيق الهدف.

وأيًا يكن الأمر، فإن لنا في العراق، ومن قبله الصومال، نماذج على فكرة تفكيك الدولة.. عبر محاولة تقسيم الأولى على أسس مختلفة، ومن خلال تحويل الثانية إلى نموذج لـ"الدولة الفاشلة".

(1) العراق.. مؤامرة التقسيم

على غرار اتفاقية "دايتون للسلام" في البوسنة والهرسك (التي أُبرمت في: عام 1995)، اقترح جو بايدن، الذي لم يكن قد وصل بعد إلى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وكان ما يزال عضوًا بمجلس الشيوخ.. (اقترح) خطة مؤداها تقسيم العراق إلى ثلاث

مناطق، تتمتع بحكم شبه ذاتي، لكل مجموعة عرقية (الشيعة، والسنة، والأكراد)، فيما تتولى حكومة بغداد المركزية إدارة الأمن والشؤون الخارجية؛ هذا، بالإضافة إلى توزيع العائدات النفطية في البلاد بين هذه المجموعات، من حيث إن هذه العائدات هي العنصر الرئيس الذي سيربط بين تلك المناطق.

صحيح أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش، اختارت تجاهل خطة بايدن؛ إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أنه بعد مرور حوالي ثمان سنوات، عاد مضمون خطة بايدن إلى الواجهة، إعلاميًا.. وذلك بالتزامن مع ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، ومقدرته في السيطرة على مدن بأكملها في العراق؛ فضلًا عن فرض وصايته على بعض المناطق في سوريا.

ففي إطار الاهتمام بأحدث المستجدات على الساحة العراقية، استهلت صحيفة "يو. إس. إيه. توداي"، الأمريكية، تقرير لها، نُشِر على موقعها الإلكتروني (الأربعاء: 2 يوليو 2014)، بالإشارة إلى أن أحد خيارات الخروج من الأزمة العراقية قد يكمن في تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء.. أما مجلة "بانورما"، الإيطالية، كمثال آخر، فقد سبقت الصحيفة الأمريكية، زمنيًا، واقترحت حلًا للأزمة العراقية، مؤداه "قبول حل تقسيم البلاد، من أجل تجنب

المزيد من الكوارث"، وذلك في تقرير لها، نُشِر على موقعها الإلكتروني (الأربعاء: 25 يونيو 2014).

في هذا السياق، يثور التساؤل حول مستقبل العراق(؟)، وهل هناك رؤية استراتيجية، غربية، لتقسيم هذا البلد(؟)، وما دور "داعش" في العراق، وسوريا أيضًا(؟)، وماذا يعني "إعلان دولة الخلافة"، بعد سقوط المدن الكبرى في العراق على يد "داعش"(؟).. ثم، ما هي احتمالات التأثير المتوقعة، أو التي يمكن توقعها، كنتيجة لكل ذلك، على دول الجوار الجغرافي لكل من العراق وسوريا(؟!).

في محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، لنا أن نؤكد على عدد من النقاط الرئيسة.. التالية:

(أ) توجهات "التقسيم"

مع توالى التطورات الميدانية والسياسية في المشهد العراقي، منذ سقوط الموصل ومناطق في الشمال العراقي، في أيدي المسلحين من أبناء العشائر العراقية من جانب، وفي أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" من جانب آخر.. مع توالي مثل هذه التطورات، تنفتح الأزمة العراقية على كافة

الاحتمالات، المستقبلية، إلى الدرجة التي يصبح معها التساؤل حول مستقبل العراق كـ"دولة موحدة"، أمرًا يصعب التكهن بشأنه.

فمع التغير الاستراتيجي، والديموغرافي، الكبير الذي شهده العراق (منذ 10 يونيو 2014)، بسيطرة داعش على مدينتي الموصل (مركز نينوي)، ثم تكريت (مركز صلاح الدين)، وما تبع ذلك من سيطرة التنظيم على مدن وبلدات أخرى، في محافظات الأنبار وديالي، وغيرها.. يبدو أن المستقبل العراقي قد أصبح على المحك؛ وأن ملامح الأزمة العراقية، الراهنة، قد اكتسبت أبعادًا جديدة، أكثر خطورة من كافة الأزمات التي تعرض لها هذا البلد، على مدى عقود مضت.

فمن جانب، هناك البعد الخاص بالتصعيد المستمر بين الحكومة العراقية المركزية في بغداد، وبين إقليم كردستان العراق. وهو التصعيد الذي تحولت معه "الحرب الكلامية"، التي كانت قد نشبت بين رئيس إقليم كردستان، مسعود بارزاني، وبين رئيس الحكومة السابق، نوري المالكي، إلى إجراءات عقابية متبادلة، تمثلت في منع طائرات الشحن التجارية من الهبوط في مطار أربيل؛ وذلك كـ"مقابل" لتعليق الوزراء الأكراد حضورهم اجتماعات الحكومة الاتحادية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كان قد تنامى، بشكل لافت، عبر تصريحات المسؤولين الأكراد المتتالية، والتي تتقاطع كلها عند نقطة مركزية، مفادها: "إن تقسيم العراق هو الحل للخروج من الأزمة".

لنا أن نتذكر، هنا،، تأكيد رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، نجيرفان البارزاني (يوليو 2014)، على أن: "العراق قد لا يبقى موحدًا، وسيكون من الصعب عليه العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، على الموصل وتكريت، ثم تلعفر"؛ مشيرًا، في الوقت نفسه، إلى أن: "تأسيس منطقة سُنِّية تتمتع بالحكم الذاتي، قد يكون حلًا ملائمًا للخروج من هذه الأزمة، مثلما هو الحال مع إقليم كردستان".

أما وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، فقد أكد في تصريح له (الجمعة: 11 يوليو 2014)، على أن: "البلاد منقسمة فعليًا إلى ثلاث دول، إحداها كردية، والثانية تسيطر عليها الدولة الإسلامية، والثالثة تتمثل في بغداد".

ولا يفوتنا، في هذا الإطار، أن نشير إلى ما دعا إليه بارزاني من ضرورة: "الشروع في تحديد موعد لإجراء استفتاء عام في الإقليم لتقرير المصير، وذلك عبر تشريع قانون لتأسيس مفوضية

للانتخابات"؛ وذلك في خطاب له، ألقاه (الخميس: 3 يوليو 2014)، خلال جلسة طارئة لبرلمان الإقليم.

والمثير للانتباه، والتأمل، أنه بالتوازي مع هذه التصريحات من المسؤولين الأكراد، كانت هناك التحركات على الأرض، لتغيير الأوضاع وتعزيز استقلالية الإقليم عن بغداد.. فقد استغلت حكومة كردستان العراق الأوضاع الناجمة عن هجوم "داعش"، وقامت بتحريك قوات البيشمركة، لتفرض سيطرتها الكاملة على حقول النفط في كركوك.

ولعل هذا التطور الميداني على الأرض العراقية، هو ما يؤشر إلى ما يتم دفع العراق إليه دفعًا، نعني: فرض انفصال إقليم كردستان عن العراق، فعليًا.. خاصة أن الإقليم يتمتع بالعديد من خصائص وركائز "الدولة المستقلة"؛ فهو يتمتع بالحكم الذاتي منذ ما يقارب عشرين عامًا، فضلًا عن البرنامج الخاص بمنح تأشيرات الدخول، وغيرها.

قد يرى البعض أن خطوة سيطرة قوات البيشمركة على كركوك، المدينة العراقية النفطية المهمة، هي نوع من المقايضة بين تبعيتها للإقليم، وبين انفصال الإقليم نفسه عن العراق.. أو، بمعنى آخر، إن تصريحات المسؤولين الأكراد حول تقسيم العراق،

ما هي إلا مناورة من أجل أن يتقبل العراقيون فكرة التنازل عن كركوك، باعتباره أخف الضررين، مقارنة بالانفصال الكردي لإقامة منطقة الحكم الذاتي المستقلة.

لكننا، على العكس، نرى أن فكرة إقامة "دولة كردية" هي فكرة متجذرة في الوعي الكردي. يكفي أن نشير، للدلالة على ذلك، إلى دعوة مسعود بارزاني (في: سبتمبر 2013)، إلى عقد مؤتمر قومي كردستاني، بمشاركة القوى والأحزاب الكردية في الأجزاء الأربعة: العراق وسوريا وتركيا وإيران، لنعرف أن تصريحات المسؤولين الأكراد ليست "بالونة اختبار"، بقدر ما هي تعبير عن رؤية سياسية، واستراتيجية، خاصة بمستقبل الإقليم.

يؤكد هذا، أنه مع ضم المناطق التي كانت موضوع تنازع بين أربيل وبغداد، زاد عدد سكان الإقليم بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، وبات بإمكانه إنتاج نحو مليون برميل من النفط يوميًا من حقول كركوك، وغيرها من حقول النفط، مما يوفر للإقليم الموارد المالية الكافية لـ"الانفصال" عن بغداد، التي لم تكن العلاقة معها ودية خلال السنوات الماضية.

من جانب آخر، هناك البعد المتعلق بالآثار الاستراتيجية الناتجة من هجوم داعش، وقيام هذا التنظيم، خلال "أسبوع واحد"،

باجتياح أجزاء مهمة من الأراضي العراقية، وفرضه "دولة جديدة" في المنطقة، تقارب في الجغرافيا ما تبقى من العراق وسوريا، وأكبر من كردستان القائمة - بالقوة - في الجغرافيا العراقية والسورية. هذا، فضلًا عن سيطرة التنظيم على عدد من حقول النفط العراقية.. إضافة إلى تمكن التنظيم من السيطرة على حقول النفط الرئيسة في محافظة دير الزور في شرق سوريا. وبهذا، يكون "داعش" قد بسط نفوذه على مناطق نفطية كبيرة على جانبي الحدود السورية العراقية.

ولنا، هنا، أن نلاحظ واحدة من التداعيات ذات الدلالة، على ظاهرة داعش، على جانبي الحدود العراقية السورية.. فحسب ما نقله "مركز حلب الإعلامي"، وتناقلته عنه وكالات الأنباء، أعلن أبو محمد الجولاني، الأمير العام لـ"جبهة النصرة" في سوريا، إقامة إمارة إسلامية، مؤكدًا: "إن حلب ستشهد أول إمارة إسلامية، لتعميم التجربة على باقي المناطق، حيث ستسعى هذه الإمارات لكسر الحصار المفروض عليها، من قبل قوات النظام السوري، ووصلها ببعضها البعض".

لنا أن نلاحظ، أيضًا، كيف خرج عزت الدوري - نائب الرئيس العراقي السابق صدام حسين - عن صمته الذي دام لسنوات، وحيا، في تسجيل صوتي منسوب إليه (نشر: السبت 12 يوليو 2014،

على الإنترنت)، التنظيمات التي تقاتل في العراق: "وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)"، داعيًا إلى: "تجاوز الخلافات ومواصلة التحرير حتى الوصول إلى بغداد".

في هذا السياق، سياق التفاعلات التي تتسارع حدتها في إطار الأزمة العراقية وأبعادها المُشار إليها، يتأكد تمامًا أن المستقبل العراقي قد أصبح على المحك؛ وأن الأزمة العراقية، الراهنة، قد اكتسبت أبعادًا جديدة، أكثر خطورة من كافة الأزمات التي تعرض لها هذا البلد، على مدى عقود مضت.

(ب) التقسيم "المذهبي"

في إطار مثل تلك الأبعاد التي تُلقي بظلالهاعلى الأزمة العراقية، وفي إطار توجهات "التقسيم" التي تتنازع واقع هذا البلد، وفي إطار الوثائق المتناثرة من "الغرب"، التي سبقت الإشارة إليها.. لا يكون من الصعوبة ملامسة ما يتم دفع العراق إليه دفعًا؛ نعني: التقسيم "المذهبي".

ولنا، دليلًا على قولنا الأخير، هذا، نقطتان..

أولًا.. منذ بزوغ الأزمة العراقية، واحتلاله، ثم الانسحاب الأمريكي من كثيرٍ من أراضيه، قامت الولايات المتحدة (ومعها

بريطانيا)، بتعزيز اتجاه تقسيم العراق، فعليًا، إلى مناطق ثلاث متباعدة؛ بغداد والجنوب، اللذان يقطنهما الأغلبية الشيعية؛ ثم الشمال، حيث يعيش السُنَّة؛ فضلًا عن إقليم كردستان في شمال شرق البلاد، الذي يتمتع بحكم شبه مستقل.

وبالتالي، فإن الحديث عن تقسيم العراق، لا محل له من الإعراب.. اللهم إلا إذا كان المقصود هو الإعلان الرسمي عن دويلات ثلاث منفصلة، على غرار ما حدث في تقسيم السودان إلى شمال وجنوب. وهذه مسألة، من الوجهة الاستراتيجية، مرتفعة التكلفة، ليس، فقط، بالنسبة إلى العراق، ثم سوريا؛ ولكن، أيضًا، بالنسبة إلى دول الجوار العربية للعراق، إضافة إلى تركيا وإيران، على المدى الزمني الأكثر بُعدًا.

لا يعني ذلك أننا نلغي هذا الاحتمال من الحسابات المتعلقة بالمستقبل؛ بل على العكس.. إذ أن تهديم الدولة العراقية، وتفكيك جيشها، بعد احتلالها، لم يكن سوى المقدمة الأولى لبناء "نظام سياسي" يقوم على المحاصصة الطائفية، في اتجاه "شد أطراف" العراق ناحية القوى الإقليمية في المنطقة. ومن ثم، اللعب بهذه الأطراف للتأثير في توازنات القوى في إقليم الشرق الأوسط بكامله.. وهي الخطوة الأساس في إعادة هيكلة "منطقة العراق والشام"، على أسس جديدة.

ثانيًا.. إن تنظيم "داعش" ـ في حقيقته ـ لا يُمثّل سوى جماعة، وجدت ضالتها في العراق، نتيجة وجود حاضنة اجتماعية غير معادية، خلقها مُخططي السياسات الطائفية، والمذهبية، ومنفذيها، على الساحة العراقية منذ سنوات. وهي، بالتأكيد، جماعة استفادت من محاولات تهميش السُنَّة في العراق؛ فضلًا عن الاستفادة الكبرى للتنظيم من مئات ـ وربما الآف ـ الضباط العراقيين الذين تم تسريحهم بعد تفكيك الجيش العراقي على يد المندوب الأمريكي "بول بريمر".. ناهيك عن سيطرة "داعش" على الأسلحة الأمريكية الحديثة، التي خَلَفَها الجيش العراقي بعد انسحابه من نينوي، والأموال الطائلة التي وضع اليد عليها في الموصل.

رغم ذلك، فإن ما يُثير الانتباه، هو قيام هذا التنظيم، فضلًا عن اجتياح أجزاء مهمة من الأراضي العراقية، وفرضه "دولة جديدة" في المنطقة، بالسيطرة على عدد من حقول النفط العراقية، من بينها حقل "الدجيل".. إضافة إلى تمكن التنظيم من السيطرة على حقول النفط الرئيسة في محافظة دير الزور في شرق سوريا، ومنها حقلي "العمر" و"التنك"، بعد انسحاب مقاتلي الجماعات المسلحة السورية منها، بما فيها "جبهة النصرة". وبهذا، يكون "داعش" قد بسط نفوذه على مناطق نفطية كبيرة على جانبي الحدود السورية العراقية.

فإذا لاحظنا ما قامت به وكالات الطاقة الدولية (في: مايو 2014)، من تصنيف العراق كـ"أكبر" مُصَدِري النفط في العالم (بحلول عام 2035)، أي في خلال عقدين فقط من الزمان؛ وذلك لقدرته المتوقعة على رفع إنتاجه النفطي إلى تسعة ملايين برميل في السنة (أي ثلاثة أضعاف ما يُنتجه العراق حاليًا).. ولاحظنا، أيضًا، أن حملة "داعش" قد غيرت هذه التوقعات جوهريًا.. ترى، هل نغالي إذا قلنا: إن ثمة علاقة تربط بين حملة "داعش"، واستهداف "تقزيم العراق النفطي"، وبين إثارة المخاوف في أسواق النفط العالمية. بل، هل نغالي إذا أضفنا إلى قولنا هذا، ما يحدث ـ بخصوص المسألة النفطية ـ على بُعد أميالٍ في شرق سوريا، وما يحدث على بُعد الآف الأميال في شرق ليبيا(؟!).

لا يعني ذلك أننا نختصر ظاهرة "داعش" في المسألة النفطية؛ بل على العكس.. إذ، إن النظر إلى الأبعاد "الجغراستية" (الجيواستراتيجية)، لمنطقة الجزيرة الخصبة الواقعة بين نهري الفرات ودجلة، وكيف أن هذه المنطقة هي البؤرة الحضارية للجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي؛ وأنها، في الوقت نفسه، عقدة المواصلات الأساسية لـ"طريق الحرير"، الممتد من الداخل الآسيوي إلى البحر المتوسط.. كل ذلك يُفَسِر لماذا بات تنظيم "داعش" المنظمة الأقوى عسكريًا في المنطقة؛ ولماذا استطاع أن

يتمدد من نينوي وديالي وصلاح الدين في العراق، وصولًا إلى الريف الحلبي والرقة ودير الزور في سوريا.. بل، ولماذا أصبح جيشًا مصغرًا يعمل في العراق وسوريا(!!).

وهكذا، فإن الخط المستقيم الواصل بين هاتين النقطتين، يؤشر إلى التساؤل التالي: هل تعتبر "دولة الخلافة" التي أعلنها البغدادي، زعيم تنظيم "داعش"، هي خطوة في الهواء.. أم أن هذا الوجود العجيب للدولة الجديدة سيكون صورة للواقع القادم في المنطقة، الواقع الذي يشير إلى محاولات تقسيم المجتمعات العربية، نفسها، على أساس من أصولها العرقية والطائفية والمذهبية(؟!).

(ت) المصالح "الإقليمية"

لعله من النافل القول: إن ظاهرة "داعش"، وإعلان أبو بكر البغدادي، زعيم التنظيم، لـ"دولة الخلافة"، يُمثل ـ على المدى القريب ـ تحديًا واضحًا، للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط عمومًا.. سواء العربية منها، أم غير العربية.

فعلى الجانب الإيراني.. ورغم أن ولادة "دولة سُنِّية راديكالية" على حدودها الشمالية الغربية، واحتمالات تقدم "داعش" صوب الجنوب العراقي الشيعي، يُمثل حجر عثرة في رؤيتها الاستراتيجية

لمنطقة الهلال الخصيب عبر البوابة العراقية؛ إلا أن إضعاف قبضة الحكومة المركزية في المناطق السُنِّية من الدولة العراقية، ربما يخدم المصلحة الإيرانية لتوسيع نفوذها وإقامة اتصال بري مع سوريا وحزب الله في لبنان.

أضف إلى ذلك، ما يمكن أن تمثله "دولة داعش" من ورقة تفاوضية مهمة لإيران، بخصوص التقارب الغربي معها، والتنازل عن بعض الشروط المتعلقة ببرنامجها النووي، وتخفيف العقوبات عنها؛ هذا، في حال استقر الرأي في الغرب على ضرب "داعش" ودولته الوليدة (شباب المجاهدين في الصومال، وحركة تحرير أزواد في مالي.. مجرد أمثلة).

وهذا، نفسه، هو ما حدث بالفعل بعد الاتفاق الإيراني مع الدول الغربية، حول برنامجها النووي، بعد "ماراثون" المفاوضات الطويلة بينهما.

وعلى الجانب التركي.. فإن التطورات الأخيرة، تُعزز القلق من أن يُصبح الجنوب التركي، المُطل في أجزاءٍ منه على العراق وسوريا، مصدرًا للإزعاج الأمني؛ وهو ما من شأنه التسبب في أوضاع قد تضغط على النظام في أنقرة للقيام بعمليات عسكرية يتفادى القيام بها.

أضف إلى ذلك، ما تمثله "دولة داعش" من ورقة ضاغطة على نظام سياسي ينادي بضرورة عودة "الخلافة العثمانية". فضلًا عما تعبر عنه تلك "الدولة" من نموذجٍ يُحتذى من جانب الأكراد الأتراك، في الانضمام إلى إقليم كردستان العراق الذي يحظى بحكم ذاتي، تعترف به كل الأطراف الإقليمية، وهو ما يُمكن أن يُدْخِل تركيا في دوامة تهدد نظامها السياسي.. بل، والدولة التركية نفسها.

أما على الجانب الإسرائيلي.. فيكفينا مجرد الإشارة إلى ما دعا إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من استقلال كردستان كجزء من تحالف أوسع بين إسرائيل و"القوى المعتدلة" في المنطقة، لنعرف أن "دولة داعش" تصب ـ منطقيًا ـ في المصلحة الإسرائيلية.

في هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نؤكد على التساؤل: هل تعتبر "دولة الخلافة" التي أعلنها البغدادي، زعيم تنظيم "داعش"، هي خطوة في الهواء.. أم أن هذا الوجود العجيب للدولة الجديدة سيكون صورة للواقع القادم في المنطقة، الواقع الذي يشير إلى محاولات تقسيم المجتمعات العربية، نفسها، على أساس من أصولها العرقية والطائفية والمذهبية(؟!).

(2) الصومـال.. النمـوذج "الأسـوأ"

منـذ أكثـر مـن أربعـة أعـوام، صـدرت تحـذيرات متتاليـة، ونـداءات، مـن الأمـم المتحـدة، ومـن تجمـع مـن 22 منظمـة دوليـة وصـومالية، تؤشـر جميعهـا إلـى أن الصـومال قـد يواجـه كارثـة إنسانية، وقد يتعرض مرة أخرى إلى خطر "المجاعة"، بعد أقل من سنوات ثلاث على تلك المجاعة التي فتكت بهذا البلد. وأكدت هذه التحذيرات (في: مايو 2014)، أن أكثر من 50 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الشديد، ويواجهون "خطر الموت". ضمن المؤشرات، أيضًا، التي ذكرتها المنظمات الدولية، أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعانون من أزمة غذاء، وأن أكثر من مليون قد أُجبِروا على النزوح من منازلهم لهذا السبب.

صحيح أن أهم الأسباب التي اعتمدتها الأمم المتحدة، إضافة إلى تجمع المنظمات الدولية، يعود ـ في نظرها ـ إلى عدم سقوط الأمطار؛ حيث إن: "هذا هو موسم الأمطار الثاني الذي لم تسقط فيه الأمطار"، حسب تصريح إيد بومفريت من منظمة أوكسفام للصحافيين، والذي لفت الأنظار إلى أن: "هذه الأعداد كان من الممكن أن تلفت الانتباه في أي مكان آخر من العالم".. لكن يبقى من الصحيح، رغم ذلك، أن المشكلة الإنسانية في الصومال هي أكبر، وأكثر تعقيدًا، من مجرد عدم سقوط الأمطار.

فهذا البلد، العربي الأفريقي، الذي يشهد حربًا أهلية على مدى أكثر من ثلاثٍ وعشرين سنة (منذ: عام 1991)، وما تزال مستمرة حتى الآن، تتجاوز الأزمة فيه مجرد ظاهرة "طبيعية"، نتيجة موجة جفاف و/أو عدم سقوط الأمطار؛ فالإخفاقات السياسية، والعنف، والصراعات الكارثية بين الجماعات الصومالية، تأتي في مقدمة الأسباب لـ"الفشل" الذي ظهرت فيه الدولة الصومالية غير قادرة على فرض وبسط الأمن.

بل، لا نغالي إذا قلنا: إن الصومال أضحى "النموذج الأسوأ"، أفريقيًا وعربيًا، وربما عالميًا، حيث تمزق كيان الدولة وتناثرت مكونات المجتمع.. وأصبح مضرب الأمثال لـ"المأساة" في أبشع صورها، من جوع وفقر ومرض؛ إلى الدرجة التي أصبحت فيها عبارة "الصوملة"، تعبيرًا عن صورة الـ"لا دولة"، وواقع "التفتت المجتمعي"، وأكثر درجات "البؤس الإنساني" التي لا تُضَاهى.

السبب الرئيس وراء الحالة الصومالية، هذه، هو اشتعال النزاع المُسلح وتواصل الحرب الأهلية، خاصة في دورتها الثانية (منذ: عام 2009)، وظهور نتائجها المُدمِرة (في العامين التاليين: 2010، 2011).

فمع تواصل هذه الحرب، الأهلية، بين الجماعات الصومالية المختلفة، والتي تُعبِر كثير منها عن امتداد لمصالح قوى خارجية،

إقليمية ودولية، ومع تعرض أكثر مناطق الصومال إلى موجة الجفاف التي ضربت منطقة القرن الأفريقي، منذ ما يقارب ثلاث سنوات؛ تعرضت أكثر أقاليم هذا البلد إلى مجاعة، بل كارثة إنسانية غذائية، خاصة تلك المناطق التي تسيطر عليها حركة "الشباب" الإسلامية، تلك التي أعاقت عمل منظمات الإغاثة الدولية، والغربية منها تحديدًا، فساهمت في انتشار الكارثة في مناطق أخرى من الصومال.

يكفي أن نشير، هنا، إلى إعلان الأمم المتحدة عن الوضع في الصومال منذ سنوات (في: منتصف العام 2012)؛ فقد أعلنت عن أن "ست" مناطق صومالية، من "ثمان" قد تعرضت للمجاعة، وأن حوالي 75 ألف صومالي قد تعرضوا لـ"خطر الموت" من الجوع. هذا، فضلاً عن إعلان المنظمة الدولية، حينذاك، عن أن أربعة ملايين في حاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة.

المُثير للتأمل، بهذا الخصوص، هو إشارة الأمم المتحدة، وقتها، إلى أنه: "بالرغم من أن تقديم المساعدات لنحو 180 ألفًا، يعيشون في مخيمات بالعاصمة مقديشيو، قد حسن الوضع، إلا أن القتال في وسط وجنوب البلاد عطَّل وصول المساعدات الإنسانية إلى أكثر المناطق تضررًا".

والواقع، الذي نراه الآن.. يشير إلى مقولة "ما أشبه الليلة بالبارحة". إذ، رغم تواجد بعض وحدات من القوة الأفريقية، لمساعدة الحكومة الائتلافية الضعيفة على فرض سلطانها على الأراضي الصومالية؛ إلا أن النصف الجنوبي من البلاد كان قد سقط بسرعة، في أيدي حركة "الشباب" الإسلامية (بدءًا من: عام 2009)، ولم تبق إلا عدة مناطق تحت سيطرة الحكومة الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي.

ولعل حركة "الشباب" هذه، وتعنتها في مواجهة منظمات الإغاثة الإنسانية، في السابق، مثلما هو عليه الحال الآن، هو ما أضعف كثيرًا من فعالية مجهودات القوى الدولية المانحة، وأهدر العديد من فرص الإغاثة الدولية، التي كانت الحركة تقابلها بـ"نكران المجاعة" من أساسها. أما عربيًا، فباستثناء حملات الإغاثة السعودية إلى الصومال، والتي بلغت عشرات الأطنان من المواد الإغاثية، وبضع حملات أخرى من دول الخليج العربية، فلم يكن هناك من حضور فعلي، أو مساهمة عملية، لبقية الدول العربية والإسلامية.

ووسط هذا الفراغ، الذي يمتد لسنوات ثلاث، تظهر الحاجة إلى الدعم على مستوى "الدولة الصومالية" لأكثر من ذلك، في

أزمة دامت لأكثر من عشرين عامًا، وألقت بظلالها السلبية على المشهد السياسي والثقافي لدول القرن الأفريقي.

إنّ حالة الفوضى الأمنية، وفقدان المؤسسية، هي التي أطّرت أزمة الصومال، وضاعفت من حجم المأساة، وحوّلت الأزمة من أزمة جفاف يمكن درء بعض مخاطره بالمساعدات الإنسانية، حتى تسترد الدولة عافيتها، إلى كارثة إنسانية أعيت المنظمات الدولية وأعجزتها عن مجرد توصيل الإغاثات إلى مستحقيها.

وبالرغم من خسارة حركة الشباب لمعاقلها، الواحد تلو الآخر، في وسط وجنوب الصومال، بعد طردها من مقديشو من قبل، لكنها ما تزال تسيطر على مناطق ريفية واسعة في البلاد. ومنذ ذلك الحين، تخلت الحركة عن القتال التقليدي، واعتمدت على حرب العصابات والتفجيرات، ولا سيما في العاصمة مقديشو.

ورغم موافقة مجلس الأمن الدولي (في: نوفمبر 2013)، على زيادة قوة حفظ السلام الأفريقية بأكثر من أربعة آلاف جندي، ورغم صدور قرار من المجلس بتقديم الدعم اللوجستي لقوات الحكومة الصومالية، التي تقاتل إلى جانب القوة الأفريقية، الموجودة في الأراضي الصومالية (منذ: عام 2007)، عناصر حركة "الشباب" الإسلامية.. رغم هذا وذاك، إلا أن الوضع في الصومال يبدو أنه باق على ما هو عليه.

ومن ثم، فإن مؤشرات تمدد انهيار الدولة الصومالية، واحتمالات عودة المجاعة إليها، في ظل حالة الاحتراب الناشبة هناك، وفي ظل موجة الجفاف، وفي إطار التعنت الذي تبديه حركة "الشباب" (تطلق الحركة على نفسها: حركة "شباب المجاهدين")، لا يبدو أن الوضع سوف يتحسن؛ بل على العكس، فنحن أمام الاحتمال "الأسوأ"، أي: "الدولة الفاشلة".

رابعًا...

مستقبل الدولة الوطنية.. درس الشباب

وماذا بعد(؟!)..

أثناء الحديث عن الثورات العربية، طرحنا التساؤل التالي: لماذا، استطاع الجيل العربي الشاب أن يتجاوز الأجيال السابقة عليه(؟!).. وأشرنا، هناك، إلى أن هذا التجاوز ما كان يمكن أن يتم إلا من خلال "النقلة الكيفية" التي أنجزها هذا الجيل، عندما استطاع التحول في أسلوب التعامل مع المشكلات المجتمعية التي يعايشها، من اعتماد مفهوم "الثقافة في المجتمع" الذي استندت إليه الأجيال السابقة، إلى اعتماد مفهوم "ثقافة المجتمع"، فتمكن ـ بذلك ـ من الانتقال من المسألة "الفردية" إلى البعد "الجماعي"، في الحركة، رافعًا بذلك سقف مطالبه من مجرد الإصلاح إلى وجوب التغيير.

ونود، هنا، أن نتوقف عند الفارق بين "ثقافة المجتمع"، و"الثقافة في المجتمع".. بيد أننا لا نروم الإسهاب في تحديد الثقافة كـ"مفهوم"، أو المثقفون كـ"تعبير"، أو أزمة الثقافة العربية كـ"حالة" واضحة للعيان؛ بقدر ما نتغيا وضع اليد على ملامح "النقلة الكيفية" المُشار إليها.

في هذا الإطار، لنا أن ننطلق من أن الواقع الثقافي لأي مجتمع، لا يمكن تحليله بطريقة تجعل في الإمكان تبيان عناصره ومستوياته، إلا بالنظر إليه من خلال المفهومين: ثقافة المجتمع، والثقافة في المجتمع، كل على حدة، من جهة؛ وفي تداخلهما وتقاطعهما، وتأمل الكيفية التي يحدث بها هذا وذاك، التقاطع والتداخل، من جهة أخرى.

من الجهة الأولى، إذا نحن نظرنا إلى ما يعنيه مفهوم "ثقافة المجتمع"، فإن أول ما سيفرض نفسه علينا، كمعطى محدد ذي دلالة معينة، أن هذا المفهوم يتوازى مع لفظة الثقافة كما يستخدمها علماء الاجتماع، والتي ـ غالبًا ـ ما يتم التعبير عنها بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والاعتقاد والفن والقانون والأخلاق والعرف، وأية عادات وقدرات أخرى يكتسبها الإنسان بوصفه فردًا في المجتمع".

لكننا على نحو متشدد، بالضرورة، سوف نعطي لها معنى أكثر تحديدًا، من ذلك الذي يبدو أنه متأثر إلى حد كبير بالتعريف الذي قدمه إدوارد تايلور للثقافة.. ومن ثم، فإن الثقافة، في نظرنا، هي: **"المضمون المعرفي، فكريًا، لحصيلة تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع غيره في مجتمع معين في مرحلة زمنية معينة"**(7).

---

(7) انظر هذا التعريف، المبني على تعريف أكثر شمولًا لـ"الحضارة"، في: حسين معلوم، **الدولة والمناخ العالمي الجديد.. إشكاليات وتداعيات** (القاهرة: مركز فجر للدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص ص 125 ـ 136.

بهذا الشكل تأخذ الثقافة، ضمن معانيها المتعددة، معنى "اجتماعيًا"؛ لأن الثقافة، هنا، توصف بأنها سمة للمجتمع نفسه، أي: "صفة لا يكتسبها الإنسان إلا بحكم انتمائه لمجتمع معين".. وهي بهذا المعنى تمثل نقطة "البداية"، أو بالأحرى النقطة "المحورية" في حياة الإنسان الواعية. إذ أن كل إنسان يبدأ باكتساب ثقافة مجتمعه، أي باكتساب القيم والاتجاهات التي تسود في هذا المجتمع، عن طريق "التنشئة المجتمعية" (نقول: "مجتمعية" للدلالة على مختلف جوانب تركيبة المجتمع في شمولها، لا على الجانب "الاجتماعي" وحده).

الملاحظة الجديرة بالانتباه، أن "الثقافة المجتمعية" (كتعبير أكثر دلالة، في اعتقادنا، عن ذلك الذي كان عالم الاجتماع العراقي، علي الوردي، أول من استخدمه، وهو "الثقافة الاجتماعية")، تتسم بالديمومة، بالرغم من أنها بطيئة الحركة، خصوصًا في المجتمعات "التقليدية"، بحكم اعتمادها (= الثقافة) على الانتقال من جيل إلى آخر، من خلال "التوارث" في ما يقال له "تواصل الأجيال".

المهم، أن الثقافة المجتمعية تتجسد في واقع الحياة، عبر تفاعل الأفراد والجماعات مع الطبيعة ومع بقية الناس في المجتمع. ومن ثم، فهي ليست أفكارًا أو قيمًا مثالية مجردة، بل تنعكس في الواقع المعيشي الذي يصنعه الإنسان.

هذا، وإن كان يشير إلى أن مكونات الثقافة (المجتمعية)، كعملية تراكمية تاريخية، تخضع لقانون التطور؛ بمعنى أن ليس هناك ثقافة لقوم أو مجتمع ثابتة خالدة عبر العصور، وإنما هي في حركة متصلة عبر الزمان، ومن خلال متغيراتها الداخلية، و/أو ما يحيط بها من مؤثرات خارجية.. فإنه يؤكد، في الوقت نفسه، على أنه مهما كانت قوة المتغيرات الخارجية وتأثيرها (كمثال: التأثير الثقافي للثورة العلمية والتقنية، التي نعايشها راهنًا، في: الاتصالات والمعلومات والمرئيات)، فإن العناصر المميزة في الثقافة المجتمعية سوف تستمر في البقاء، أيًا تكن درجات الاستمرار في هذا البقاء ومداه.. بيد أن هذا لا يمنع أن تكون بعض مكونات هذه الثقافة (العناصر المميزة لها)، من "الثوابت" نسبيًا، وبعضها من "المتحولات" المتلاحقة في سرعتها النسبية.

من الجهة الأخرى، إذا نظرنا إلى ما يعنيه مفهوم "الثقافة في المجتمع"، فإننا سنجد أنفسنا أمام معطى آخر مختلف، لكنه واقعي عنيد، إنه كمفهوم يلتقي مع لفظة الثقافة بالمعنى الإنساني "الرفيع"، والتي عادة ما توصف بأنها: "صقل الذهن والذوق والسلوك، وتنميته وتهذيبه، وما ينتجه العقل الإنساني لتحقيق هذا الهدف".

ولنا أن نُلاحظ أن الثقافة على هذه الصورة، ترتبط بالأصل اللغوي للكلمة في اللغة العربية، لأن الأصل "ثقف" يحمل معنى التهذيب، والصقل والإعداد.. كما لنا أن نُلاحظ، أيضًا، ارتباطه

بالأصل اللغوي لكلمة "Culture"، في اللغات الأجنبية، وهي كلمة تعني تعهد النبات وحرثه ورعايته حتى يثمر (منها جاءت كلمة زراعة "Agriculture").. وهنا، يبدو أن الثقافة هي عملية رعاية وإعداد مستمر للنفس الإنسانية والعقل؛ أما معناها بوصفها "منتجًا" يؤدي هذه الوظيفة، فلم تكتسبه إلا في ما بعد(8).

بهذا الشكل، تأخذ الثقافة معنى "فرديًا"، لأن عملية الصقل والتهذيب تتعلق بفرد معين، أو مجموعة من الأفراد يتسم كل منهم بشخصيته المستقلة.. وهي بهذا المعنى، تمثل "نقطة النهاية" في حياة الإنسان الخاصة، أو بالأحرى النقطة "المستهدفة" التي يسعى الفرد (الإنسان)، طوال حياته، إلى تحقيقها والوصول إليها.

الملاحظة الأساسية، هنا، أن "الثقافة المعرفية"، إذا جاز لنا استخدام مثل هذا التعبير، بحكم أن كل إنسان يمتلك نسبة ما من المعرفة، تتسم بـ"الديمومة"، مثلها في ذلك مثل الثقافة المجتمعية؛ هذا بالرغم من اختلافها عن هذه الأخيرة بكونها سريعة الحركة، لأن قوامها هو صقل الذات وسعيها الدائم إلى تحقيق مستويات أعلى.

---

(8) راجع:
محمود أمين العالم، "المشهد الفكري والثقافي العربي"، في: جيهان سليم [وآخرون]، الثقافة العربية.. أسئلة التطور والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (رقم 29، 2033)، ص ص 11 - 13.

في هذا السياق، فإن المعادلة التي تجمع في ما بين هذين المفهومين: ثقافة المجتمع، والثقافة في المجتمع، توضح بجلاء لماذا استطاع الجيل العربي "الشاب" إنجاز "التغيير" الذي لم تستطعه الأجيال السابقة عليه.. لقد تحقق الإنجاز عندما تم التحول من المفهوم الأخير وممارساته، إلى المفهوم الأول ومرتكزاته.

بعبارة أخرى، تم التحول من جانب المعادلة الخاصة بـ"ممارسات" الثقافة في المجتمع، إلى الجانب الأهم ـ مجتمعيًا ـ وهو "مرتكزات" ثقافة المجتمع.

هذا يوضح لماذا فشلت "النخب" العربية في تلمس الهموم المعيشية للمواطن العربي، ولماذا غابت عن صناعة حالات الاحتجاج التي تحولت إلى ثورات شعبية شاملة، لم تتوقف عند حدود إصلاحات هنا أو هناك، بل رفعت سقف المطالب إلى "إسقاط النظم الاستبدادية".. فكان لها ما أرادت.

يضعنا هذا، مباشرة، في مواجهة أزمة النخب العربية، ومثقفيها على وجه الخصوص؛ وهي الأزمة التي ما تزال تتبدى في التخبط الذي نراه بـ"أم أعيننا"، في أكثر من مكان على الأرض العربية؛ على الأقل في ما يتعلق بالتوجهات المستقبلية للثورات الشعبية الراهنة.

بيد أن البحث في عوامل هذه الأزمة، أسبابها وتداعياتها، لابد أن يسبقه البحث في عوامل أزمة الفكر ذاته، الذي تعتمده تلك النخب، وترى من خلاله الواقع والمستقبل.. وهي، الأزمة، التي عبرت عن نفسها في مقولات من قبيل: تجديد الفكر العربي، تجديد الفكر السياسي العربي، تجديد الفكر القومي (و/أو الخطاب الوحدوي)، تجديد الثقافة العربية.. وأخيرًا، تجديد الخطاب الديني.

والواقع أن هذه المقولات كانت قد تسيدت ساحة العمل الثقافي، والسياسي، العربي خلال السنوات الماضية، حتى قامت الثورات الشعبية العربية لتؤكد على أهميتها وضرورتها. بل، إن الملاحظة التي تنأى بنفسها عن التشديد، هنا، أن الناظم المشترك في ما بين هذه المقولات جميعاً، هو "التجديد"، كمحاولة للبحث في الأزمة العربية الراهنة ـ والممتدة منذ زمن ـ وكيفية الخروج منها.

ومن ثم، فإن "التجديد" المُسْتَهدف، إنما يكتسب أهمية مركزية عبر مسألة أساسية، تنطوي على جانبين مترابطين ومتناقضين في آن: الاعتراف شبه الكلي من التيارات الفكرية العربية المختلفة بالأزمة، من جانب.. ومن جانب آخر، عدم إمكانية هذه التيارات (المختلفة)، من تجاوز الأزمة، وإنجاز تصورات بديلة للعقائد المُوَجِهة (الأيديولوجيات)، والنظم الفكرية، أو الممارسات السياسية، التي واكبت الأزمة، وما تزال تعبر عن نفسها حاليًا.

أيًا يكن الأمر، فإن الحديث عن التجديد، كـ"ظاهرة" تتسيد الساحة الفكرية والثقافية العربية، لا يطال، فقط، الفكر العربي بصفة عامة؛ ولكن، وهذه هي الملاحظة الأهم، يكاد أن يتركز حول ضرورة تجديد الخطاب الوحدوي التقليدي، بشكل خاص.. سواء كان الدافع إلى هذه الضرورة "سلبيًا"، كما هو حال مناهضي الفكرة القومية ومنتقديها ، أو كان الدافع "إيجابيًا"، كما هو حال المدافعين عنها أو القوميين الجدد[9]. وفي ما يبدو، فإن ذلك يبدو منطقياً لجهة المنزلة الخاصة التي يشغلها، وما يزال، هذا الخطاب، في الإطار العام للفكر العربي.

بيد أن مقاربتنا، هنا، وإن كانت تلتقي مع ما هو مطروح في شأن ضرورة تجديد الفكر والخطاب؛ لكنها، في الوقت نفسه، تعتمد

---

(9) نود الإشارة، هنا، إلى أن عددًا من المثقفين العرب أنفسهم كان قد وصل: ليس إلى ضرورة التجديد، فقط؛ ولكن، أيضًا، تجاوز ذلك إلى الانتقاد اللاذع، بل والإعلان عن أزمة "النخب" العربية عمومًا.

في ما يتعلق بالتجديد، نكتفي بذكر مثالين:

- د. برهان غليون، "هل يسهم تجديد الفكر القومي في بلورة مشروع نهضة عربية جديدة"، **الطريق** (العدد 6، السنة 56، نوفمبر - ديسمبر 1997).
- د. فهمية شرف الدين، "في قابلية الفكر القومي للتجديد والتجدد"، الطريق، **المرجع نفسه**.

أما في ما يخص الانتقاد، فنكتفي، أيضًا، بذكر مثالين:

- د. محمد جابر الأنصاري، انتحار المثقفين العرب..وقضايا راهنة في الثقافة العربية، **م. س. ذ**.
- د. نديم البيطار، **المثقفون والثورة.. سقوط الإنتليجينسيا العربية** (بيروت: دار بيسان، 2002).

مقياسًا محددًا، هو: "ضرورة إنجاز تعديلات أساسية على الجهاز المفهومي للفكر والخطاب، تمكنه من استيعاب التحديات الجديدة التي تفرضها كافة الظروف والملابسات التي نعايشها في المرحلة الراهنة".

ولأن "الفكرة ابنة واقعها الاجتماعي"، ولأن "كل عصر فيه مجال للممكن التفكير فيه، ومجال آخر لما يصعب ـ وربما يستحيل ـ التفكير فيه"، فإن الأمر الحاسم، هو مدى إدراكنا العميق، بالضرورة، لطبيعة التحديات المطروحة: المهمات التي تتطلبها المرحلة التي نعايشها، وما يرتبط بها من "تنمية" ـ جدية ـ للقدرات النظرية والمادية، الرسمية وغير الرسمية، لتحقيق هذه المهمات وإنجازها.

ولعل ذلك يتطلب، على عكس ما هو شائع في تفاعلات ساحة الفكر والسياسة العربيين، أن نتجاوز بـ"المرجعية المستقبلية" ـ تلك ـ "المرجعية الماضوية".. ولعله يتطلب. أيضًا، محاولة، لا محيد عنها، في إعادة النظر لمجمل المعمار الفكري والسياسي الذي ارتكز عليه الفكر العربي، لتأهيله مجددًا لحمل مشروع نهضوي قادر على مواجهة "المناخ العالمي الجديد"، وما ينطوي عليه من إشكاليات تطرحها "التحولات العالمية"، كمرحلة تفيض بالتحديات.

بعبارة أخرى، بما أننا لسنا ـ نظريًا ـ في حاجة إلى انتظار المستقبل، ذلك "الغائب من الزمن القادم بعد حين"، لنتعرف على

طبيعة معالمه وتحدياته، بعد أن أصبحت مؤشراته وملامحه ـ فعليًا ـ بين أيدينا؛ لذا، نستطيع، من الآن، التعرف على بعض إشكالياته، وبخاصة تلك التي يمكن أن تؤثر على العرب، من منظور "مستقبلـ"ـهم، وفي إطار الحديث الدائر حول: تجديد وتعميق الفكر ومتطلباته المفهومية.

عديدة هي، هذه، الإشكاليات.. بيد أننا نود أن نسوق ثلاث منها، كأمثلة، على هيئة رؤوس أقلام تشير أكثر مما تبرهن على ما نود أن نقوله..

أولاً: هناك الإشكالية المتعلقة بـ"كيفية" إدراك المضامين التاريخية والثقل التوجهي "الجغرافي ـ السياسي"، والنسق العام للقيم المعيارية، وكذا آفاق التجليات، والتداعيات المتقاطعة، والمتضمنة كلها في ظاهرة "التحولات العالمية".. التي نعايشها في الراهن.

ولعل الملاحظ، هنا، أن ما تشير إليه سجالات الفكر العربي من منحى للتفكير، يستدعي الانتباه، وربما القلق، خصوصًا وأنه (= الفكر)، ينزع إلى تجريد هذه الظاهرة من سياقها التاريخي والموضوعي؛ بل، وتصويرها على أنها ـ مجرد ـ امتداد للهيمنة الأمريكية، أو أنها ـ محض ـ مؤامرة خارجية على شعوب البلدان "النامية"، ومنها البلدان العربية.

إزاء هذه الصورة الدالة على منحى التفكير ومضمونه، أوقل: إزاء الكيفية التي بها تشكلت، وما تزال، "التحولات في المخيال العربي"، والتي تؤكد بجلاء "العجز" المشار إليه، لم يستطع الفكر العربي أن يقدم - حتى الآن - إجابات شافية حول نقاط أساسية عدة.. في مقدمتها: ما علاقة التحولات العالمية بالثورة العلمية والتقنية الراهنة(؟!).. وما هي التداعيات المتوقعة، أو التي يُمكن توقعها، علينا نحن العرب، والمسلمين، في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم(؟!).. ثم، ما علاقة كل ذلك بما حدث على الأرض العربية من ثورات "شعبية"، كانت طليعتها من "الشباب العربي"(؟!).. وإخيرًا، لماذا نجحت هذه الثورات - نسبيًا - في بعض الساحات، في حين تعثرت في ساحات أخرى(؟!).

ويعود السبب الرئيس، لعدم تقديم الإجابات المطلوبة، في نظرنا، إلى أن النخب المثقفة التي قادت الحركة الوطنية، والعمل السياسي، في معظم أرجاء الوطن العربي، كانت قد عاشت ومارست، بإعجاب، معظم تطورات "عصرها"، وهو الوضع الذي لا يتوافر الآن بالنسبة نفسها في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، الراهن.. بل لا نغالي إذا قلنا: إن قدرًا لا بأس به من تلك النخب، وتوابعها، "أصبحت خارج السياق"؛ فهي، وقد صارت على أبواب عصر جديد، تجد نفسها بعيدة عن "روح"

الثورة العلمية والتقنية وجوهرها وعقائدها.. وكذا، الإشكاليات التي تطرحها، عبر ثلاثية أبعادها، التي يُمثل كل منها، في حد ذاته، "ثورة" (الاتصالات، والمعلومات، والمرئيات).

ثانياً: هناك، أيضًا، الإشكالية الخاصة بكل من الهوية والدين..

فمن جهة، تتعرض الهوية العربية ـ منذ حين ـ إلى التعديل، وأصبح التعريف بالعربي "لا يفي بالمطلوب"، بعد أن أمست الهوية الوطنية، الخاصة، تحل تدريجيًا محل الهوية العربية، العامة؛ وبعد أن كانت هذه الأخيرة قد شكلت نقطة الارتكاز للمشروع السياسي العربي. والحال، أن تمايزات عائدة إلى ملامح التشكيل "الجغرافي ـ الاجتماعي"، أصبحت ضرورية لاستكمال تحديد الهوية، هوية الإنسان "العربي".. هذه التمايزات، وإن كانت تمس التاريخ "الماضي"، لكنها تُعَدِّل في النظر إلى "الآتي"، إلى "المستقبل": الذي ترتسم حدوده في "انتماءات"، أكثر خصوصية (تمايزات القطرية الجغرافية العربية)، وأعلى عمومية (تحولات الانفتاح الاجتماعي العولمي).

من جهة أخرى، تتعرض الهوية الإسلامية، العربية تحديدًا، إلى نوع من المقارنة الخاصة بصورة، أو حالة، "النموذج الآسيوي"، الناجح، ولكن الضاغط، في الوقت نفسه، على العقل

و"النفسية" العربيين.. فالنهضة التي يقدمها هذا النموذج (ماليزيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، كأمثلة): لم تحدث، فقط، في مجتمعات أغلبها لم يكن قد مارس بعد الليبرالية السياسية، ولم يشيد مؤسسات ديمقراطية على "النمط الغربي"؛ ولم تحدث، وحسب، في ظل التمسك بمنظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة والموروثة، ومن دون المساس الجذري بها؛ ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، قامت، وهذا هو الأهم، في دول يدين بعضها بالإسلام، فأضعفت ـ بالتالي ـ حجة أولئك البعض من العرب الذين دأبوا على الربط بين التخلف الحضاري وتعاظم دور الدين في المجتمع.

الأخطر من ذلك، والأبعد أثرًا، أن الفكر الإسلامي "الآسيوي"، عبر نشاطه الناقد الآن لحال الفكر الإسلامي العربي، أي: الفكر الصاعد عن جماعات وتيارات غير عربية، يتعاظم دوره المؤثر والمتغلغل في الساحة الإسلامية العربية.

هنا تكمن الإشكالية، خاصة إذا لاحظنا: أن التاريخ السياسي والفقهي للإسلام، كان قد عرف مراحل كثيرة لعب فيها الفكر الإسلامي الآسيوي الدور الأساس في توجيه حركة الإسلام، وبالتحديد في مساراتها السياسية.. فما بالنا بالإمكانيات المتاحة له حاليًا، للعب هذا الدور، في ظل ثورات الاتصالات والمعلومات والمرئيات، وفي إطار التأثير المتعاظم للعمالة الآسيوية (في منطقة الخليج خصوصًا).

من جهة أخيرة، يتعرض الدين إلى الاستخدام كأداة من أدوات تسريع مسيرة التحولات العالمية، وتوجهاتها.. والمثال البارز، هنا، هو حملة القوى الأمريكية ضد دول وبلدان متعددة بحجة: "عدم احترام الأديان". والحال، أن الاقتناع بالعلاقة بين الرأسمالية ومذاهب دينية معينة، ما تزال راسخة لدى منظري الرأسمالية والديمقراطية في الغرب؛ بل، وتجدد هذا الاقتناع ليصبح أحد أهم أدوات دعم مسيرة التحولات وتسريعها (من منظور الطرف الأقوى في ظل "المناخ.. الجديد").

ومن ثم، يبدو أن المجتمعات العربية، وغير العربية، سوف تشهد تصعيدًا أمريكيًا في حملة "حرية الأديان"، ربما أكثر مما نراه في الراهن، الذي يمثل، في اعتقادنا، مجرد مقدمة في اتجاه: "السماح بحرية الأجانب في ممارسة التبشير لصالح كنائس غربية تُنمي الروح والمبادرات الفردية".

ولنا أن نلاحظ، في هذا الإطار، اللعب المستمر من جانب الغرب، عمومًا، على وتر مواجهة ومحاربة "الإرهاب"، الذي أصبح لا يعني سوى "الحركات الإسلامية" المتطرفة؛ تلك التي قدمت، وما تزال تقدم، الفرصة تلو الأخرى للقوى الغربية لتنفيذ استراتيجياتها الخاصة بهذه المنطقة من العالم.. المنطقة العربية (القاعدة، ثم داعش.. مجرد أمثلة).

ثالثاً: هناك، كذلك، الإشكالية التي تتمحور حول المنحنى الانقلابي الذي اتخذه مسار الصراع بين "العرب.. وإسرائيل"، على الأقل منذ عقد التسعينات الفائت، أي: الفترة الزمنية التي أعقبت "مؤتمر مدريد"، وما شهدته من أحداث مثلت نقاط انقلابية على مسار الصراع.

وفي ما يبدو، فإن هذا الصراع ـ رغم منحاه الانقلابي، الراهن ومحاولات إيجاد تخريجات أمريكية له، في هذه المرحلة ـ يأتي ضمن الصراعات (والتحديات)، التي سوف تستمر، أو سوف تؤجل بالأحرى، إلى عقود قادمة من القرن الحادي والعشرين الراهن.

بيد أن الملاحظة التي نود أن نسوق، هنا، هي ما يمكن أن يسفر عنه "الصراع في الداخل الإسرائيلي"، من نتائج، على العرب أن يتحسبوا لها، ولما تمثله، وسوف تمثله، من تحديات.

وتتبدى هذه الملاحظة بشكل أكثر وضوحًا، إذا أدركنا أن الصراع (إياه)، يدور ويتركز حول السياسة الخارجية الإسرائيلية: فالقوى الرأسمالية "الحداثية"، والفئات الاجتماعية المرتبطة بها، تبحث عن مجال استثماري في شرق أوسط جديد، و/أو كبير، يجعلها محطة "ترانزيت" لعملية التحولات (الاقتصادية)، الجارية

في عالمنا.. في حين يبحث اليمين "القومي ـ الديني"، عن علاقة مع الغرب تُقصي المحيط العربي منها، لجهة تطور إسرائيل بجوهر يهودي وشكل ديمُقراطي خلف جدار حديدي في "أبارتهيد"، الفصل الديموغرافي مع الفلسطينيين (والغريب أن هذا، نفسه، كان شعار اليسار الصهيوني)، وسلام مع العرب قائم على "الردع" وليس على "أوهام الشرق الأوسط الجديد".. وربما هذا ما يفسر جوهر ما هو حاصل الآن من ظروف وملابسات تمر بها عملية التخريجات تلك.

هذه الإشكاليات الثلاث، تمثل ـ في الحد الأدنى ـ بعض من ملامح التحديات المستقبلية، التي سوف يواجهها العرب والفكر العربي بصفة عامة.. بل، لا نغالي إذا قلنا: أن قدرة هذا الفكر على التجدد، إنما تتوقف على الكيفية التي سوف يتعامل بها مع تلك "الإشكاليات – التحديات"، وغيرها.

ومع الاعتراف بأن الفكر العربي ـ مثله، في ذلك، مثل أي فكر أخر ـ لن يتجدد، دون تجدد رؤيته في القضايا المطروحة أمامه.. لذا، فإن قراءة "الحاضر العربي" من منظور "استشراف مستقبل هذا الوطن"، لابد أن تعتمد تنظيم الأفكار حول أسس أخرى ومناهج بديلة للتفكير، تستفيد من الثورة المعرفية الحالية، وتأخذ

بالاعتبار التعديلات السياسية التي طرأت على العلاقات الدولية، والتغيرات النوعية التي عَدَّلت الأنظمة الفكرية والقيمية.

وهذا يرتب، في رؤيتنا، نظرة جديدة إلى الأسس التي بنى عليها الفكر العربي رؤيته في تلك القضايا، مضامينها وحدودها وآفاقها المستقبلية.. وبالتالي، يُرتب نظرة جديدة في الأولويات الاجتماعية والسياسية التي بدأت تلح على المجتمعات العربية، وخاصة تلك التي أخذت تشق طريقها إلى داخل أنظمة القيم العربية.

ما وصلنا إليه، في هذا السياق، يضع اليد على "المطلوب"، أي: على الأمر المهم والحاسم الذي ـ يمكن أن ـ يفتح أمام العرب باب المشاركة الفاعلة في الحياة الدولية، وبالمستوى الذي يليق بحجم "العالم العربي"، ونصيبه من الخيرات الإنسانية، المادية والمعنوية.. إذ ليس المطلوب، اليوم، السعي إلى إنقاذ تراث الماضي، فقط؛ ولكن، وهذا هو الأهم، بناء رأسمال المستقبل.. ورأسمال المستقبل، هو تحصيل الوسائل النظرية والعملية التي تحتاجها المجتمعات العربية، من أجل ضمان اندراجها في الحركة العالمية والحضارية الراهنة، وتجنب الوقوع في الهامشية (أو الأهرمة).

هذا، وإن كان يفترض قدرة على التفكير الموضوعي في ما وراء "العقيدة المُوَجِهة" (الأيديولوجيا)، وأبعد من نقدها.. وإن كان يفترض، في الوقت نفسه، التمييز بين دور العقيدة (المُوَجِهة)، ودور المعرفة الموضوعية بالواقع "الوطني"، والعالمي، في تحديد طبيعة السياسات العملية المطلوبة.. فإنه، إضافة إلى هذا وذاك، يشير إلى المهمة الأساسية الآن، تلك التي تتجاوز قدرات الأفراد إلى تكامل جهود مؤسسات البحث العلمي العربية..

إنها تلك (المهمة)، التي تتمثل في: "إعادة قراءة الحاضر العربي، من منظور استشراف مستقبل هذا الوطن"، أي: إعادة تحديد مرجعية هذه القراءة، "مرجعية مستقبلية"، بدلًا من ـ السائدة حاليًا ـ تلك، "المرجعية الماضوية".

ذلك هو الدور المنوط بمؤسسات البحث العلمي العربية: ليس، فقط، لجهة تجديد (أو: تعميق)، الفكر العربي، ولكن أيضًا، لجهة إنجاز المهمة المطلوبة ومتطلباتها.

بيد أن هذا الدور، من أجل إنجاز المهمة، إياها، يصطدم بالعديد من الصعوبات، التي يتوقف على تجاوزها تفعيل الدور وإنجاز المهمة. ولعل هذه الصعوبات، تنبع من نوعية المهمة ذاتها: "قراءة الحاضر عبر استشراق المستقبل". ومن ثم، فإن

بعض الملاحظات قد يكون مساعدًا على رسم ملامح صورة التعامل مع المستقبل، أو قل: صعوبات استشراف المستقبل.

ضمن أهم هذه الملاحظات، ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: من المعروف أن العالم قد مر بمرحلة يُطلق عليها مرحلة "الإطلاقية النيوتنية"، (نسبة إلى نيوتن)، وهي بمثابة نسق كامل في كيفية تحليل العالم وتفسيره، من كافة جوانبه. هذا النسق، النيوتوني، الإطلاقي، الكوني، يتسم بالشمول وبإطلاقية الحكم بدرجة كبيرة، وهو ما ميز بدايات العصر الصناعي في أوروبا، ذلك الذي قام على أساس ميكانيكي. وقد ظل هذا النسق سائدًا، حتى جاء "أينشتين"، بنسبيته الشهيرة، تلك التي حولت المجرى فجعلته قائمًا على نسق متكامل (آخر)، في رؤية وتفسير العالم، مغاير لسابقه ومفند له. ومن ثم، أصبح لنسبية النظر والتفسير، دورها المتجلي بوضوح في كافة ميادين العالم الحديث، بل والحياة بأكملها؛ وأصبحت العلمية مقترنة بالنسبية، وأصبح كل من يدعي امتلاك "الحقيقة المطلقة"، مجرد واهم ذي فكر غير سوي.

في الراهن، يمر مفهوم النسبية بتحول ينزع إلى الإفراط، ليصبح لدينا ما يمكن أن نطلق عليه: "النسبية المفرطة". يحدث

ذلك نتيجة الفيض المعلوماتي، حيث تصبح وفرة المعلومات عند درجة بعينها، عاملًا من عوامل الفوضى أو الحيرة، إلى الدرجة التي يصير معها القول الفصل، بصحة أو خطأ سلوك، أو قرار، أو ظاهرة ما، أمرًا عسيرًا.

وفي جملة، لقد تجاوز العالم الإطلاقية، التي تعتمد "إما هذا وإما ذاك"، في حكم كلي شامل؛ كذلك، تجاوز مرحلة النسبية، حيث تعدد الآراء والرؤى المنضبطة؛ ليلج، في الراهن والمستقبل ـ بدرجة أكبر ـ عبر مرحلة الإفراط في النسبية، حيث تتعدد المصادر، والأحكام، والزوايا، والرؤى، والثقافات.. إلخ، إلى حد مذهل، على نطاق عالمي في عصر المعلومات.. وهنا يكمن أحد أهم التحديات المستقبلية(10).

الملاحظة الثانية: أن العالم ينتقل، الآن، إلى مرحلة يفقد خلالها "مفهوم الحدود الفاصلة"، نفس دلالته التقليدية السابقة، وهو ما يمكن رصده على عدة مستويات، نظرية وواقعية.. فكما أن هناك تلاش متنام للحدود الفاصلة بين العديد من الحقائق ذات الحدود

---

(10) قارن بـ:
محمد عبد المنعم شبل، "الدراسات المستقبلية العربية.. عرض نقدي وتصورات مقترحة"، ورقة مقدمة إلى ندوة: نحو استراتيجية مشتركة للدراسات المستقبلية، وهي الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة: 14 ـ 16 أبريل 1998).

الثابتة، والمستقرة، هناك تلاش متنام لحدود الجغرافيا التقليدية.. أيضًا، هناك تلاش متنام لحدود الأعمار وما يرتبط بها من خبرات ومعيار للتفوق (أصبح بإمكان الأصغر سنًا، في ظل نظم المعلومات الحديثة والتقانة المتطورة، التفوق على الأكبر سنًا في نفس المجال، نتيجة تجدد العلوم كيفيًا في مدى زمني محدود).. هذا، ناهيك عن التلاشي المتنامي في الحدود الفاصلة بين النظريات المختلفة والمجالات العلمية بدرجات ملحوظة.

بعبارة أخرى، بعد أن انتقل العالم عبر تاريخه من عصر "العالِم الشامل"، الذي كان يجمع بين الطب والفلك والفلسفة والجغرافيا، إلى عصر "العالِم المتخصص"، في فرع دقيق بعينه.. ينتقل الآن ـ في الراهن ومستقبلًا بدرجة أكبر ـ إلى عصر العالِم والمفكر متعدد الانتماءات العلمية والمعرفية بشكل عام، والذي يقع مجاله على حدود العديد من العلوم والمداخل. بل يمكن القول: إننا ننتقل من عصر "النموذج الصرف"، إلى عصر "النماذج المتمازجة". وهنا، تكمن واحدة من إشكاليات المستقبل، أو بالآحرى: إشكاليات القدرة على استشراف المستقبل.

وهكذا.. فإن هاتين الملاحظتين، ضمن العديد من الملاحظات غيرهما، تؤكدان على أن الوعي بطبيعة المرحلة التي نعايشها، كمرحلة انقطاع وتمايز في تاريخ الإنسانية، يمنحنا قدرًا أكبر من

التفكير الإيجابي تجاه المستقبل، وتجاه إعادة تحديد مرجعيتنا، كمرجعية ـ لابد أن تكون ـ "مستقبلية"؛ بل، وتجاه كيفية التعامل، والتفاعل، مع تغير "جدول الأعمال التاريخي"، بالشكل الذي نراه الآن.. وبالتالي، فهناك أهمية قصوى للتركيز على عناصر "الفاعلية"، بدلًا من تشتيت الجهود على طيف واسع من العناصر التقليدية، التي تحولت راهنًا ـ ودون ما مبالغة ـ إلى عناصر "لا منتجة".

رابعًا...

مـــــراجع الدراســـــة

المراجع العربية

أولًا: كتب

(1) حسين معلوم، **الدولة والمناخ العالمي الجديد.. إشكاليات وتداعيات** (القاهرة: مركز فجر للدراسات الاستراتيجية، 2011).

(2) د. خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

(3) د. محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام** (بيروت: دار الشروق، 1999).

(4) د. نديم البيطار، **المثقفون والثورة.. سقوط الإنتليجينسيا العربية** (بيروت: دار بيسان، 2002).

ثانيًا: دوريات

(1) د. برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين.. تحديات كبيرة وهمم صغيرة"، **المستقبل العربي** (العدد 232، يونيو 1998).

(2) ________، "هل يسهم تجديد الفكر القومي في بلورة مشروع نهضة عربية جديدة"، **الطريق** (بيروت: [د. ن.]، العدد 6، السنة 56، نوفمبر - ديسمبر 1997).

(3) د. فهمية شرف الدين، "في قابلية الفكر القومي للتجديد والتجدد"، **الطريق** (العدد 6، السنة 56، نوفمبر - ديسمبر 1997).

ثالثًا: أبحـــاث منشـــورة

(1) محمود أمين العالم، "المشهد الفكري والثقافي العربي"، في: جيهان سليم [وآخرون]، **الثقافة العربية.. أسئلة التطور والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي (رقم 29، 2033).

رابعًا: أبحـــاث غيـــر منشـــورة

(1) محمد عبد المنعم شبل، "الدراسات المستقبلية العربية.. عرض نقدي وتصورات مقترحة"، ورقة مقدمة إلى ندوة: **نحو استراتيجية مشتركة للدراسات المستقبلية**، وهي الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة: 14 - 16 أبريل 1998).

سادسًا: تقاريـــر

(1) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** "2010" (الإمارات: الصندوق، 2011).

ثامنًا: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

(1) علي باكير، **قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي**، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(2) غازي دحمان، **الثورات العربية في مرآة المستقبل**، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(3) عصـام عبـد الشـافي، **الازدواجيـة الأميركيـة وتـداعيات الثـورة المصرية**، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres